

مجلة المالية

العدد 21 - يناير 2014

ملف

- برنامج الحكومة الإلكترونية و تنزيله بوزارة الاقتصاد و المالية

أنشطة الوزارة

- ندوة دولية حول موضوع « أي قيادة لإصلاح المالية العمومية بالمغرب وفرنسا ؟ »
- العلاقات التعاقدية بين الدولة والمنشآت و المؤسسات العامة

الفهرس

افتتاحية

3

ملف

- 4 برنامج الحكومة الإلكترونية
- 6 استراتيجية المالية الإلكترونية : من أجل ادارة أكثر فعالية و تفاعلا مع مرتفقيها
- 9 الخدمات الإلكترونية للخرينة العامة للمملكة : من أجل تعزيز شفافية الإدارة العمومية
- 12 خدمات إدارة الجمارك و الضرائب غير المباشرة عبر الخط
- 16 المديرية العامة للرائب : نحو إدارة الكترونية
- 19 الخدمات الموازاتية على الخط
- 21 الصندوق المغربي للتقاعد : بوابة إلكترونية جديدة لتدبير التقاعد عن بعد
- 23 مكتب الصرف : خدمات عن بعد في أفق 2014
- 24 مديرية أملاك الدولة : بوابة إلكترونية لتواصل أفضل
- 26 مشروع إعادة هيكلة بنك المعلومات «منار» : نظام معلوماتي منفتح و متطور
- 29 موقع تدبير الموارد البشرية على بوابة الوزارة إنجاز رائد في خدمة الموظف

أنشطة الوزارة

- 32 ندوة دولية حول موضوع « أي قيادة لإصلاح المالية العمومية بالمغرب وفرنسا ؟ »
- 34 العلاقات التعاقدية بين الدولة والمنشآت و المؤسسات العامة

منبر حر

- 36 المحاكم المالية وإشكالية حماية المال العام

معطيات

- 40 تحسن أداء الاقتصاد الوطني مدعوما ببودار الانتعاش الاقتصادي في منطقة الأورو وبالأثار الإيجابية للمحصول الفلاحي



المالية

مجلة وزارة الاقتصاد والمالية

مدير المجلة : حميد شعبي، مدير الشؤون الإدارية والعامة

مدير التحرير : محمد الحرودي، نائب مدير الشؤون الإدارية والعامة

رئيسة التحرير : بثينة البنيوري، رئيسة مصلحة المنشورات

المسؤولة عن التحرير : حنان بوجندار، رئيسة قسم التواصل و الإعلام

هيئة التحرير : كريمة ابن يعقوب، فتيحة الشادلي، شهرزاد بوعلوي، حنان الإدريسي

لجنة النشرات : ممثلوا مديريات الوزارة والهيئات التابعة لها

التصميم الإشهاري : عبد الصمد بنار

الطبع : مديرية الشؤون الإدارية والعامة

التوزيع : حنان حلواش، خالد سويسي

مديرية الشؤون الإدارية والعامة

شارع محمد الخامس، الحي الإداري
شالة - الرباط

الهاتف : 29 / 25 72 67 37 05 (212)

افتتاحية

ظل الحديث عن الادارة العمومية في قلب النقاش العمومي والخطاب الرسمي المغربي منذ السنوات الأولى للاستقلال وإلى اليوم. وقد تم تناول هذا الموضوع من مداخل وزوايا مختلفة، إما من الزاوية الحقوقية من خلال التأسيس لعلاقة ديمقراطية بين الإدارة والمواطن أو من الزاوية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الدور التنموي الذي يمكن ان تلعبه الادارة العمومية في القيام والاشراف على الاستثمار العمومي و تشجيع الاستثمار الخاص.

وقد أخذ النقاش حول الادارة العمومية أبعادا جديدة وعمقا أكبر بعد الاصلاح الدستوري الاخير الذي أخضع المصالح العمومية لمعايير الجودة وضرورات الانفتاح والانصات لمترادي الادارة وتتبع ملاحظاتهم واقتراحاتهم.

ترتكز المقاربة الرسمية الجديدة لتحسين العلاقات بين الادارة ومرتفقيها على رافعتين اثنتين هما : تحسين استقبال المرتفقين بالمصالح العمومية وتبسيط المساطر وتطوير الادارة الالكترونية.

وتعتبر استراتيجية الحكومة الالكترونية جزءا من استراتيجية « المغرب الرقمي » التي ترمي إلى جعل تكنولوجيا الاتصالات في خدمة التنمية البشرية ومصدرا لتحسين الانتاجية وتقوية القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية وللإدارة العمومية، وذلك قصد تموقع المغرب كوجهة تكنولوجية جهوية.

انطلق برنامج الحكومة الالكترونية سنة 2009، واضعا كهدف له تطوير 89 خدمة موجهة للادارات والمرتفقين والشركات. ومنذ إنطلاقه تم وضع 35 خدمة عمومية على الأنترنت فيما توجد 25 خدمة أخرى قيد التطوير.

مجلة « المالية » ومواكبة منها لما تم إنجازه بوزارة الاقتصاد والمالية على هذا الصعيد، خصصت ملف هذا العدد للخدمات المالية الالكترونية وذلك من خلال تجارب عدد من المديريات (الخزينة العامة للمملكة والمديرية العامة للجمارك ومديرية أملاك الدولة) وكذا بعض المؤسسات تحت وصاية وزارة الاقتصاد والمالية (الصندوق المغربي للتقاعد ومكتب الصرف).

في إطار تتبعها لأنشطة الوزارة، سيتم تقريب القارئ من أشغال الندوة الدولية السابعة حول المالية العمومية، أما ركن « منبر حر » فيتطرق للمحاكم المالية وإشكالية حماية المال العام. هذا العدد وعلى غرار الأعداد السابقة يتضمن ركناً خاصاً بالمعطيات يتم فيه بسط معطيات الظرفية الاقتصادية والمالية.

برنامج الحكومة الإلكترونية

يعد برنامج الحكومة الإلكترونية الذي أكمل سنته الرابعة جزءاً من «مخطط المغرب الرقمي 2013». و قد مكنت المجهودات المبذولة في إطار هذا البرنامج من وضع 35 خدمة إلكترونية رهن إشارة المواطنين إضافة إلى 190 مسطرة إدارية بموقعي «الخدمات العمومية» و«الحكومة الإلكترونية»، مما يجعل الحصيلة إيجابية. وبالنسبة لوزارة الاقتصاد و المالية، فإن توصيات هذا البرنامج أصبحت واضحة اليوم من خلال الخدمات المفعله.



إن تحقيق التطلعات الاقتصادية يحتم تحديث الإدارة العمومية و أساليب تدبيرها وملائمة نظامها الإداري بمستلزمات التنافسية والإنتفاع. وتتوخى الإدارة الإلكترونية، في هذا الإطار، تبسيط المساطر لمرتفقيها و كذا تحقيق تعاون تداخلي بين الإدارات العمومية، كما تروم تحقيق أرباح هامة على مستوى النفقات العمومية.

الحكومة الإلكترونية، هي أولا و قبل كل شيء، نظام يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الإدارات العمومية في علاقاتها مع المرتفقين و الشركاء من القطاع العام والخاص. وقد تم اعتماد برنامج الحكومة

الإلكترونية من أجل استغلال التكنولوجيات الحديثة كالإعلام والتواصل لإعادة تشكيل عميق للمساطر الإدارية حتى تصبح أكثر فعالية وموجهة كليا لخدمة المواطن و المقاول.

حكاية إستراتيجية : الحكومة الإلكترونية

تم وضع آليات للحكامة لتتبع الحكومة الإلكترونية بالاعتماد على ثلاث هياكل :

• اللجنة بين وزارية للحكومة الإلكترونية يرأسها وزير الصناعة، التجارة والتكنولوجيات الحديثة، وتحدد هذه اللجنة أهداف برنامج الحكومة الإلكترونية و تقيم منجزاتها.

• هيئة قيادة الحكومة الإلكترونية على مستوى الوزارات والمؤسسات العمومية المعنية بمشاريع الحكومة الإلكترونية،

ويتعلق الأمر بهياكل مكلفة بقيادة تنفيذ البرنامج داخل الإدارات المعنية.

- مديرية قيادة برنامج الحكومة الإلكترونية، وهي هيئة للخبرات الداخلية والخارجية، ملحقة باللجنة بين وزارية للحكومة الإلكترونية، تقوم بمساعدة اللجنة و هيئة قيادة الحكومة الإلكترونية في تفعيل وتنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية.

خدمات على الخط

مكنت الجهود المبذولة في إطار برنامج الحكومة الإلكترونية من وضع 35 خدمة عمومية إلكترونية رهن إشارة المواطنين والمقاولات والإدارات العمومية :

فبالنسبة للمواطنين، تهتم الخدمات بالأساس جواز السفر اليومي، وبطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية، وتدبير المعاشات



المؤمن الخاص بالفاعلين المعنيين بالمصادقة الإلكترونية على التأشيرة...

وبالنسبة للإدارات العمومية، تم فتح الخدمات الخاصة ببوابة التدبير المندمج للنفقات العمومية و نظام أداء الأجور و الميزانية الإلكترونية و تدبير الموارد...

ومن أجل تشجيع الجهود والمبادرات الناجحة في مجال الإدارة الالكترونية وترسيخ مبادئ المنافسة الشريفة بين مختلف مكونات القطاع العمومي في هذا المجال، فقد تم خلق الجائزة الوطنية للإدارة الإلكترونية السنوية (امتياز) سنة 2005 وذلك بمثابة اعتراف وتكريم للإدارات التي استطاعت التميز في مجال الخدمات الالكترونية. كما تم وضع 190 مسطرة إدارية عبر موقع «www.servicepublic.ma»

المصدر: مديرية الشؤون الإدارية و العامة

بالقطاعين العام و الخاص، و البوابة الإلكترونية للخدمات المالية، و التصريحات الإجتماعية بالنسبة للمستخدمين الخاضعين لنظام الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، و موقع وزارة التنمية الإجتماعية و الأسرة و التضامن، و الدليل المرجعي للوظائف و الكفاءات الموضوع على الخط، و خدمة أداء الرسوم المحلية، و بوابة الوساطة بالنسبة لسوق الشغل، و بوابة العدل، و تحديد المواعيد (أربع مستشفيات)، و الموقع الإلكتروني لتتبع أداء التعويضات للصندوق الوطني لمنظمات الإحتياط الإجتماعي، و موقع خدمات استقبال الأجانب.

وبالنسبة للمقاولات، فقد تم وضع بنك معطيات المحافظة العقارية على الخط (الخاص برسوم الملكية الذي يلجحه الموثقون عن بعد)، و كذلك موقع «الإستثمار بالمغرب»، و النظام الإلكتروني

استراتيجية المالية الإلكترونية : من أجل ادارة أكثر فعالية و تفاعلا مع مرتفقيها

عملت وزارة الاقتصاد و المالية في اطار الاستراتيجية الحكومية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات على تنزيل استراتيجيتها الخاصة في مجال نظم المعلومات والتي يطلق عليها استراتيجية المالية الإلكترونية (e-finances).

مخطط عمل e-finances

- في إطار مخطط عملها الاستراتيجي 2013-2014، أدرجت اللجنة الاستراتيجية لنظم المعلومات عدة برامج، أسندت قيادتها لمديرية أو أكثر وذلك من أجل :
 - تحسين المردودية وتبادل المعلومة (الخزينة العامة للمملكة- المفتشية العامة للمالية)؛
 - إعداد الدليل المرجعي لتدوين المعلومات (المديرية العامة للضرائب)؛
 - اعتماد الدليل المرجعي للسلامة المعلوماتية ووضع مخطط لنفس الغاية مع إعداد لا فتاح عام للسلامة المعلوماتية (الادارة العامة للجمارك)؛
 - وضع مخطط لتحقيق التوافق بين النظم المعلوماتية والاطار القانوني الوطني (مديرية الشؤون الادارية والعامة)؛
 - تنفيذ مخطط استمرار ية العمل (مديرية الشؤون الادارية والعامة/ الخزينة العامة للمملكة)؛
 - توحيد المعالجة المعلوماتية للمراسلات والشكايات بوزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الشؤون الادارية والعامة)؛
 - وضع نظام لاتخاذ القرار بوزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الميزانية).

- اعتماد قواعد و معايير موحدة عند اقتناء و استعمال الأجهزة و الأنظمة المعلوماتية؛
- السهر على سلامة واستمرارية النظام المعلوماتي بشكل دائم.

إنجازات على درب تفعيل استراتيجية e-finances

في إطار تفعيل استراتيجية e-finances، يمكن للوزارة أن تحسب لفائدتها مجموعة من المشاريع المهمة، تم الانتهاء من عدد منها

تهدف استراتيجية المالية الإلكترونية (e-finances) الى ادماج وحوسبة العمليات وذلك بتوفير خدمات جيدة ومشخصة لمستعملي الأنترنت، كما ترمي الى تسهيل وتحسين تبادل المعلومات مع الشركاء، وكذا قيادة المهنة بوزارة الاقتصاد و المالية من أجل تسهيل اتخاذ القرار، بالإضافة الى ضمان استمرارية العمل والحفاظ على الرصيد المعلوماتي للوزارة.

قيادة استراتيجية لـ e-finances

تم تشكيل اللجنة الاستراتيجية لنظم المعلومات برئاسة الكاتب العام للوزارة، و هي لجنة تتكون من المسؤولين عن نظم المعلومات بمختلف مديريات الوزارة و الهيئات التي توجد تحت وصايتها. وتشكل هذه اللجنة اطارا لتتبع المشاريع المندرجة في اطار برنامج الحكومة الالكترونية و التي تهم جميع المديريات.

بالإضافة الى ذلك، تقوم هذه اللجنة بالمصادقة على المشاريع المقترحة ادراجها في محفظة نظم معلومات الوزارة وكذا تحديد خطط العمل السنوية الخاصة بها. وفي هذا السياق، تسهر اللجنة على ضمان انسجام اجراءات الوزارة في مجال نظم المعلومات، الاستعمال التعاضدي والمشارك للموارد المعلوماتية والتشاور والتنسيق بين المسؤولين عن هذا القطاع.

و قد تم تحديد مجموعة من الأهداف العملية لاستراتيجية e-finances التي تروم :

- ضمان الانسجام والاتقائية بين نظم معلومات الوزارة ؛
- وضع اليات تبادل المعطيات المحوسبة بين مختلف نظم المديريات ومع الشركاء ؛
- تفعيل أدوات المساعدة على القيادة و اتخاذ القرار على صعيد الوزارة؛

- * تطوير نظام لتدبير المديونية والخزينة (في طور الانجاز) ؛
- * تطوير النظام المندمج لتدبير المنازعات (في طور الانجاز).
- الخدمات الموجهة للتدبير الداخلي ، وتتعلق بوضع مجموعة من النظم المندمجة لتدبير الموارد البشرية والموازناتية واللوجستية، ويتعلق الأمر بما يلي :
- * الخدمات الموجهة للجمهور العريض، ونخص بالذكر بوابة الوزارة على الانترنت، موجهة للجمهور وللشركاء، بالإضافة لمواقع المهن المتعلقة بمديريات الوزارة (الجمارك، الخزينة العامة، المديرية العامة للضرائب، مديرية أملاك الدولة) والهيئات تحت وصاية الوزارة ؛
- * الخدمات الموجهة نحو موظفي وزارة الاقتصاد والمالية، من بينها بوابة أنترانيت الوزارة (البريد الالكتروني، بوابة الموارد البشرية، بوابة التكوين عن بعد، الخدمات اللوجستية، البوابة الوثائقية، الخدمات الاجتماعية...).
- وبهدف تحسين وضمان استمرارية وحماية نظم المعلومات، فقد تم :
- وضع مخطط لاستمرارية أنشطة الوزارة ؛
- وضع مركز المعطيات والبيانات المعلوماتية المشتركة بين مديريات الوزارة ؛
- إطلاق عملية افتتاح عام لسلامة نظم المعلومات.

المصدر: مديرية الشؤون الادارية و العامة

- وأخرى في طور التجريب. وتغطي هاته المشاريع مجموعة من المجالات التي تتوجه للجمهور العريض وشركاء الوزارة. وهي :
- الخدمات الموجهة لمرتاادي الإدارة (أشخاص طبيعيين وأشخاص معنويين) وتتعلق بما يلي :
- * حوسبة التصريح الجمركي (بدر) ؛
- * التصريح واستخلاص الضرائب (SIMPL-TAX) ؛
- * وضع البوابة الوطنية للصفقات العمومية والأداء لفائدة المقاولات ؛
- * وضع نظام لأداء رواتب موظفي الدولة (@ujour) ؛
- * وضع نظام لأداء الضرائب الرسوم المحلية على الخط ؛
- * خلق المقاولات على الخط ؛
- * معالجة شكايات الملمزين على الخط ؛
- * وضع قاعدة معطيات اقتصادية واجتماعية «MANAR».
- الخدمات الموجهة نحو الشركاء المؤسساتيين وتتعلق بما يلي :
- * وضع نظام لإعداد قانون المالية ؛
- * وضع نظام للتدبير المندمج للنفقات ؛
- * حوسبة الصفقات العمومية ؛
- * وضع نظام لتدبير المحاسبة العمومية ؛
- * وضع «النظام المعلوماتي الجغرافي لتدبير مشاريع التنمية بالمغرب» ؛

بوابة إلكترونية جديدة لوزارة الاقتصاد و المالية في أفق 2013

يندرج مشروع «إعادة صياغة البوابة الالكترونية للوزارة» في إطار تحديث منظومة التواصل التي تجمع الوزارة بمرتفقيها. ويروم هذا العمل التأسيس لإدارة أكثر جودة تعمل بمساطر مبسطة و منافذ يسيرة بغية الرفع من فعالية ومردودية الخدمات و ضمان الشفافية في التدبير.

بادرت مديريةية الشؤون الإدارية و العامة في بداية سنة 2013 إلى إعادة صياغة بوابة أنترنيت الوزارة بهدف التحسين المستمر وتوفير خدمات ذات جودة عالية لمرتفقي قطاع المالية. وسعيا منها إلى توسيع مجال المستخدمين و تطوير مكانة هذه البوابة فإن الوزارة اعتمدت على توظيف قنوات الاتصال الجديدة و الاستفادة من أحدث التطورات التكنولوجية في مجال الإنترنت.

كما تهدف النسخة الجديدة للبوابة إلى :

- اتخاذ إطار بياني جديد بلونين، الأحمر يرمز إلى الطاقة و النجاح، و الرمادي الذي يمثل الإلتزام و الدقة ؛
- تطوير التفاعل مع الزبون بتوفير الخدمات الإلكترونية الجديدة، و من بينها خدمة الشكايات وخدمة الاقتراحات، و خدمة شبكات التواصل الاجتماعي خاصة Youtube و Twiter ؛
- إدخال نسختين جديدتين باللغتين الإسبانية و الأمازيغية ونسخة للهاتف المحمول ؛
- تحسين الولوج إلى المعلومات خاصة بفضل محرك بحث فعال ؛
- إعادة تنظيم المحاور لقراءة و ربط أفضل مع تخفيف صفحة الاستقبال.

تأتي هذه المستجدات تلبية لمتطلبات مستخدمي الأنترنيت المنبثقة من استطلاع الرأي الذي أدرج على بوابة وزارة الاقتصاد و المالية و عن توصيات منظمة الأمم المتحدة في مجال الحكومة الإلكترونية.

و تجدر الإشارة إلى أن بوابة الإنترنت لوزارة الاقتصاد و المالية خضعت، منذ إنشائها سنة 1997 لعدة تعديلات مكنتها من تلبية انتظارات مستخدميها، و تثبيت سمعتها كمصدر موثوق للبيانات الاقتصادية و المالية.

و هكذا، أصبحت بوابة الإنترنت للوزارة أداة أساسية للاتصال و المعلومات، تساهم بشكل ملموس في تثمين و تسليط الضوء على مهن الوزارة و التعريف بالإصلاحات الكبرى سواء على المستوى الوطني و الدولي. و تلعب أداة الاتصال هذه دورا هام في تحسين رتبة المغرب في ميدان شفافية العمل العمومي، و مكافحة الفساد، و تسهيل و تشجيع الاستثمار و الإدارة الإلكترونية. وقد بلغ استخدام البوابة خلال سنة 2012 نحو مليون تصفح، بمعدل 2700 متصفح في اليوم.

المصدر: مديريةية الشؤون الإدارية و العامة

الخدمات الإلكترونية للخرزينة العامة للمملكة : من أجل تعزيز شفافية الإدارة العمومية

أطلقت الخزينة العامة للمملكة، التي إنخرطت في مسلسل تحديث وتعزيز شفافية إدارتها، دينامية تتوخى تحقيق الفعالية لصالح المواطنين (مرتفقين و شركاء و مقاولات...). ذلك أن التنفيذ التدريجي لمجموعة واسعة من الخدمات الإلكترونية، التي تم تطويرها من طرف كفاءات داخلية للخرزينة، مكن من تبسيط و تحسين ولوجية الخدمات.

الصراف الآلي و الإشتراك في خدمة التحذير على جميع العمليات التي يشهدها حسابهم البنكي.

خدمة الصفقات العمومية

يعتبر مشروع نزع الصفة المادية عن الطلبات العمومية مشروعاً رائداً بالنسبة للعديد من المديريات التابعة لوزارة الاقتصاد و المالية كما بالنسبة للإدارات و المؤسسات العمومية. فالبوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، التي أطلقت منذ مطلع سنة 2007، تشكل معبراً لإنجاز الأعمال بامتياز حيث تمثل أداة لليقظة المعلوماتية في مجال الصفقات العمومية تسمح للمقاولات بالحصول مجاناً على المعلومات الضرورية و في الوقت الحقيقي عن كل الفرص التجارية المتاحة التي تستجيب لمراكز إهتمامها، بالإضافة إلى كافة الإستدراكات التي قد تعرفها هذه الفرص التجارية. و توحد هذه البوابة أكثر من خمسين ألف مقالة و أربعة آلاف أمر بالخدمة، أي أنها تتداول رهاناً مالياً يتجاوز مائة ألف مليار درهم، و تسجل معدلاً سنوياً يقدر بمائتي ألف زائر للموقع و خمسة ملايين صفحة إلكترونية متصفحة.

و على سبيل المقارنة، فإن المقاولات تصرف سنوياً معدل مائة ألف درهم من أجل الولوج إلى المعلومة حتى تتمكن من تقديم عروضها المتعلقة بالصفقات العمومية. فتعددية وسائل المعلومات، التي قد تكون في بعض الأحيان غير محينة، تساهم في إضاعة الوقت و تضعف من مستوى التفاعل المطلوب بالنسبة للمقاول.

يعتبر مشروع الخزينة الإلكترونية جزء من برنامج الحكومة الإلكترونية. فالبوابة الإلكترونية للخرزينة العامة للمملكة : «www.tgr.gov.ma»، تقدم معلومات عملية و أركان خاصة بالخدمات البنكية و أداء الرسوم المحلية أو الصفقات العمومية وغيرها من الخدمات التي تهتم المواطنين و المقاولات.

الخدمة الضريبية

إن الأداء الإلكتروني يشكل مشروعاً رائداً تم تنفيذه في سنة 2009 في إطار برنامج الحكومة الإلكترونية حيث مكن المواطنين من أداء ضرائبهم و غراماتهم عبر البوابة الإلكترونية للخرزينة العامة للمملكة «www.tgr.gov.ma»، بالإضافة إلى مراجعة وضعيتهم الضريبية في أي زمان أو مكان.

و توفر هذه الخدمة مرونة كبيرة لاسيما بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج حيث تمكنهم من أداء ضرائبهم و رسومهم المحلية من مكان إقامتهم. و تحرص إدارة الخزينة العامة على طمأننة مستعملي بوابتها، سواء المواطنين أو الشركات، بتأمين تقنية أداء مختلف الرسوم المحلية كالرسم المهني والرسم الحضري، بحيث تضمن سرية معلوماتهم البنكية التي يدخلونها.

الخدمة البنكية

قامت الخزينة العامة للمملكة بإدخال الخدمة البنكية الإلكترونية من أجل الرفع من فعالية نشاطها البنكي، حيث مستوى المنافسة في تصاعد مستمر. و تسمح هذه الخدمة لزبناء بنك الخزينة العامة للمملكة بمراجعة أرصدهم و عملياتهم البنكية و من استخراج رصيد حساباتهم، و كذا طلب دفاتر الشيك و بطاقات

الشركاء على أساس تصنيف منضبط للموردين. ويعتبر تسجيل الموردين في هذه القاعدة للبيانات مسألة تكاملية، تتم عند تسجيل العروض التي تم نزع صفتها المادية.

معالجة الشكايات

بالنظر إلى تعددية الخدمات الإلكترونية المقدمة من لدن الخزينة العامة للمملكة، فقد تم إطلاق خدمة إلكترونية لمعالجة الشكايات المختلفة. ووفقا لمنهجية دقيقة، تقوم هذه الخدمة الإلكترونية بتحليل كافة الشكايات مع إشعار بالتسلم وإستجابة أوتوماتيكية لكافة التعرضات داخل الآجال المطلوبة، بالإضافة إلى ضمان تتبعها، وكذا تواصل دائم بشأن مختلف هذه الشكايات.

الجوائز و شهادات

التقدير

تمت الإشادة بالخدمات الإلكترونية خلال النسختين الأخيرتين للندوة السنوية لتنمية التواصل التي تعد DEVCOM ملتقى لمختلف الفاعلين

ومتخذي القرار في مجال تطوير الخدمات الإلكترونية المتعلقة بالقطاعات العام و الخاص.

فخلال سنة 2011، حصلت الخزينة العامة للمملكة على الجائزة الذهبية في الحلول الإلكترونية، من خلال منتجها المتعلق بالأداء الإلكتروني للضرائب

المحلية، كما نالت جائزة برونزية في الإبداع المتعلق بالبوابة الإلكترونية المغربية للصفقات العمومية.

وفي سنة 2012، حصلت الخزينة العامة للمملكة على الجائزة الذهبية في التواصل بالنسبة لنظام التدبير المندمج - موردين والجائزة الفضية في الفعالية التجارية المتعلقة بقاعدة المعطيات المتعلقة بالموردين.

النظام المندمج للنفقات-موردين

من نفس منطوق الانفتاح والشفافية، طورت الخزينة العامة للمملكة لفائدة شركائها موقعا إلكترونيا خاصا بالنظام المندمج للنفقات -موردين يوضع رهن إشارة مجموع موردي الدولة حيث يسمح لهم، من جهة بتتبع عقودهم بكل شفافية، ويوفر عليهم التنقلات المتعددة إلى المصالح الإدارية، من جهة أخرى.

و تسمح هذه الخدمة أيضا بتحقيق امتياز حقيقي في مجال الأعمال، حيث تمكن المقاولات من تحسين تدبير خزنتها وعقلنة استعمال مواردها ما دامت تتوفر بفضل هذا النظام على المعطيات التي تجعلها على علم مسبق بما ستستخلصه من موارد و كذا بأوامر الخدمة التي ستوجه إليها.

قاعدة المعطيات

الخاصة بالموردين

إلى هذه المكتسبات الرئيسية، وفي إطار تبسيط المساطر في مجال إبرام الصفقات العمومية،

ينضاف إحداث قاعدة

للمعطيات خاصة

بالموردين توفر إمكانية

تخزين معلوماتهم

القانونية (بيانات،

موقعهم الجغرافي،

مجالات أنشطتهم،

مؤهلاتهم، مراجعهم

التقنية ومنشوراتهم)، مما

يسمح بتبسيط عمليات

المراقبة و تبريرها. وعلى أرض الواقع، فالمقاولات المسجلة لم تعد تحتاج إلى الإدلاء بنفس الوثائق المتعلقة بالملف الإداري، باستثناء الكفالة المؤقتة، و ذلك عن كل صفقة.

علاوة على ما تقدم، و في إطار منطوق الفعالية و الفاعلية، فإن قاعدة المعطيات المتعلقة بالموردين تسمح للإدارة بالبحث عن



نظام التدبير المندمج للنفقات - موردين «GID-Fournisseur»: تحسين الولوج للمعلومة من أجل تأسيس علاقات شفافة ودعم مناخ الأعمال

تضع الخزينة العامة للمملكة رهن إشارة موردي الدولة خدمة إلكترونية تسمى «التدبير المندمج للنفقات - موردين» «GID-Fournisseur»، وهي خدمة تسمح لهم بتتبع وضعية النفقات موضوع علاقاتهم بالإدارة. ويتم الولوج إلى هذه الخدمة عبر الرابط: <https://fournisseurs.gid.gov.ma>

ويشكل هذا النظام خدمة منبثقة عن نظام التدبير المندمج للنفقات الذي يعد نظاما معلوماتيا ميزانياتي و محاسبي مشترك بين مجموع الفاعلين المتدخلين في النفقة العمومية (آمرين بالصرف و آمرين بالصرف مساعدين و محاسبين و مديرية الميزانية). و إن شمول هذا النظام المعلوماتي للجماعات الترابية يسمح أيضا للمقاولات بالحصول على نفس المعلومة.

ويهدف التدبير المندمج للنفقات-موردين إلى تمكين المقاولات من تتبع المراحل الإدارية المتعلقة بمعالجة عقودها المبرمة مع الإدارة دون حاجة إلى التنقل إلى المصالح الإدارية كما يمكنها من تحسين تدبير خزنتها و عقلنة استعمال مواردها، ما دامت تتوفر بفضل هذا النظام على المعطيات التي تجعلها على علم مسبق بما ستستخلصه من موارد و كذا بأوامر الخدمة التي ستوجه إليها.

و من خلال هذه الخدمة الإلكترونية، يستطيع الممون تتبع ما يلي :

- التصرفات موضوع الإلتزام بالنفقات،
- التعديلات الملحقة بالصفقات،
- أوامر البدء و التوقف و إستئناف الصفقات العمومية،
- الإقتطاعات و أوامر الأداء،
- التعرضات المختلفة.

قاعدة معطيات الموردين : قاعدة بيانات كاملة للمقاولين و الموردين لترسيخ الشفافية و المساواة في الولوج إلى الطلبات العمومية

دخلت قاعدة المعطيات حيز التطبيق ابتداء من فاتح يناير 2012، وهي تمثل نظاما مركزيا لتسجيل المقاولين و الموردين و مقدمي الخدمات وكذا المعلومات الخاصة بهم (البيانات، التموقع الجغرافي و مجالات الأنشطة و المؤهلات و الإمكانيات المالية و البشرية و التقنية). كما تشكل، مستودعا إلكترونيا لوثائق والمستندات التي تسمح للمشتري العمومي من التأكد من سلامة الوضعية الضريبية و الاجتماعية و القانونية للمقاولات المتعهدة بالصفقات العمومية، فضلا عن قدراتها ومؤهلاتها التقنية و المالية. و لتسهيل عملية تحديد المقاولات المسجلة في قاعدة البيانات الخاصة بالموردين بالنسبة للمشتري العمومي، فقد تم وضع محرك للبحث متعدد المعايير رهن إشارتهم.

المميزات العامة للنظام

خلق تبيئات إلكترونية للشركات المسجلة تمكنها من معرفة الفرص المتاحة لها والمتوافقة مع مجالات اهتمامها، و كذا الاستدراكات التي قد تلحق بالمعطيات المتعلقة بالعروض المتاحة لها، و ذلك مباشرة عبر بريدتها الإلكتروني.

خلق مجال للتعريف بالموردين لدى المقتنين العموميين، بل إعفاؤهم كذلك من تقديم وثائق الملفين الإداري والتقني عند كل طلب عروض، الشيء الذي سيمكن هؤلاء المتعهدين من تركيز جهودهم على إعداد عروضهم التقنية والمالية.

ويتعين على الموردين تقديم جميع المعلومات المتعلقة بهم، و لاسيما تلك التي من شأنها أن تسمح للمشتريين العامين بإنتقاء المرشحين المحتملين لتحقيق طلبياتهم، بما في ذلك تلك التي قد تمنح في شكل صفقات تفاوضية أو عروض طلبات مقيدة أو طلبات عمومية.

و يبقى كل مورد مسؤولا عن دقة المعلومات المتوفرة على شبكة الإنترنت، و كذا تحيينها كما هو الشأن بالنسبة للمعلومات المقدمة في صيغة ورقية. وتجدر الإشارة إلى أن الولوج إلى هذه المعلومات والإطلاع عليها يقتصر على المشتريين العموميين المؤهلين لهذه الغاية.

خدمات إدارة الجمارك و الضرائب غير المباشرة عبر الخط

نظام «BADR» للتعشير الجمركي و نظام «ADIL» و خدمة «DAAM» ... هي خدمات توفرها إدارة الجمارك و الضرائب غير المباشرة عبر الأنترنت لفائدة المواطنين والفاعلين الاقتصاديين. و تهدف هذه الخدمات الالكترونية إلى تقريب الإدارة من المواطنين و تبسيط المساطر الإدارية و تكريس مبدأ الشفافية.



تعود بدايات الإدارة الإلكترونية لدى إدارة الجمارك إلى عهد «صادوق» (SADOC)، أول نظام معلوماتي للتعشير حيث تزامن مع انفتاح إدارة الجمارك على مبادئ الشفافية والسرعة والقرب والتحسين المستمر للخدمات معتمدة في ذلك على التكنولوجيات الحديثة للإعلام والتواصل. فكان أن أخذت الخدمة العمومية التي تؤديها الجمارك لمرتفقيها بعدا جديدا بعد أن تم إدراج قناة الإنترنت في استراتيجيتها التواصلية مع محيطها الخارجي.

وقد ترجم هذا التوجه بعد ذلك على إنشاء « e-douane » بغاية تقديم فضاء من الخدمات التفاعلية الأكثر طلبا من قبل مستعملي الجمارك، سواء الفاعلين الاقتصاديين أو الخواص.

الاستيراد أو التصدير. ويخول هذا النظام للمعشر القيام بأكثر من ثلاثين عملية، مباشرة وانطلاقا من مقره وذلك بدءا بتسجيل تصريحه حتى أداء الرسوم الجمركية.

وقد أتاح «BADR» إمكانية حوسبة مدار الجمركة مع ضمان سرعة وشفافية العمليات، كما سهل تسريع الإجراءات الجمركية وتقليص التكاليف والآجال لفائدة الفاعلين الاقتصاديين.

واستشرافا منها لمستقبل خدماتها ورغبة منها في تسريع وتيرة التبسيط الجمركي، عمدت إدارة الجمارك إلى فتح ورش كبير لتجريد المساطر الجمركية من طابعها المادي حيث قادت مشروعا ضخما للتعشير الجمركي عبر الأنترنت محققة بذلك قفزة نوعية لصالح المبادلات التجارية للمملكة ومدشنة لجيل جديد من الخدمات.

وقد ساهم ذلك تدريجيا في إغناء الخدمات الإلكترونية للجمارك وتكييفها مع متطلبات الاقتصاد الجديد والحاجيات المتزايدة والملحة للزبائن.

نظام «BADR» للتعشير الجمركي عبر الأنترنت

يشكل نظام « BADR » أحد أبرز خدمات الجمارك عبر الخط، وهو نظام تعشير البضائع على الشبكة سواء عند



• النظام الجبائي المطبق على البضاعة، أي الرسوم والضرائب المطبقة على استيراد البضائع سواء تعلق الأمر بنظام الحق العام أو الأنظمة التفضيلية و كذا باقي الرسوم المستخلصة لفائدة إدارات أخرى.

• الامتيازات التعريفية الممنوحة لنفس البضاعة في إطار اتفاقيات التبادل الحر والمعاهدات التعريفية والتجارية التي عقدها المغرب، وكذا بعض شروط الاستفادة من الأنظمة التفضيلية.

• ويتيح نظام « ADIL » بالنسبة للعنصرين الأخيرين، إمكانية الإطلاع على النصوص التنظيمية ودوريات التطبيق ذات الصلة وكذا الولوج إلى معطيات إحصائية مرتبطة بالتجارة الخارجية المغربية.

وتشمل المساعدة التي يوفرها هذا النظام إمكانيات متعددة للبحث تمكن من العثور، وبشكل سهل، على صنف البضاعة المراد استيرادها وذلك عن طريق :

- الرقم التعريفي وذلك بإدخال البند التعريفي للبضاعة
- فصل معين من التعرّف الجمركية
- التسمية التعريفية بإدخال الكلمة المفتاح أو جزء من البند التعريفي
- المسمى التعريفي للمنتوج، موضوع قرار التبنيد.



خدمة تتبع الحسابات المكتتة تحت الأنظمة الاقتصادية بالجمرك

تخول هذه الخدمة لشركاء إدارة الجمارك (الفاعلين الاقتصاديين والمعشرين) الولوج والإطلاع على مجموعة كشوفات عامة ومفصلة تمكنهم من تتبع عملياتهم المكتتة في الجمرك.

«BADR» هو نظام معاملاتي، وضع لخدمة كل المتدخلين في السلسلة اللوجيستكية للجمرك. ويخص بشكل مباشر وغير مباشر كافة الفاعلين في التجارة الخارجية: المعشرين، المستوردين، المصدرين، الناقلين، الوكلاء البحريين، الناقلين الجويين، مستغلي مخازن و ساحات الاستخلاص الجمركي، المصالح الوزارية للصناعة و الفلاحة و الصحة و النقل و تلك التابعة لمكتب الصرف والوكالة الوطنية للموائى، إضافة إلى الأبنك.

ويعد BADR أيضا نظاما إعلاميا حيث يسمح للفاعل، في أي وقت، الإطلاع على تقدم التعشير و المرحلة التي تتواجد فيها عملية معينة.

من أبرز الخدمات التي يوفرها نظام BADR :

- الحصول على ورقة الاستخلاص (فاتورة) عبر نظام التبادل الإلكتروني للبيانات (EDI)
- تسلم الوصل (عبر التبادل الإلكتروني للبيانات)
- الأداء الإلكتروني للرسوم والضرائب الجمركية
- الحصول على شهادة الفسخ في المقر للحسابات المكتتة تحت الأنظمة الاقتصادية في الجمرك
- الحصول على شهادة الفسخ في المقر
- الاطلاع على مراحل التصريح انطلاقا من المقر
- عرض الأمان/التكلفة التقديري
- الولوج إلى التعرّف الجمركية

نظام «ADIL» للمساعدة عبر الأنترنت على التعشير الجمركي للبضائع عند الاستيراد

وهو نظام التعرّف الاقتصادية المدمجة للجمارك الذي يشمل كل المعلومات والبيانات المرتبطة بالجبائية والتنظيم الجمركيين المطبقين على المواد المستوردة.

ويتيح هذا النظام للزبائن الخواص والفاعلين الاقتصاديين الوطنيين والدوليين على السواء، إمكانية معرفة كافة المعلومات الجمركية ذات الطابع التعريفي والتجاري الخاصة بالبضائع المزمع استيرادها و يتعلق الأمر ب :

- الوثائق الواجب الإدلاء بها و المعايير اللازم احترامها انسجاما مع التنظيمات الخاصة.

نظام محاكاة الرسوم والضرائب الواجبة عند تعشير السيارات

توفر هذه الخدمة معلومات عن احتساب مبلغ الرسوم والضرائب الجمركية الواجب أدائها من أجل تعشير الدراجات نارية والسيارات السياحية المرقمة بالخارج و كذا النفعية الخفيفة التي لا يتجاوز وزنها 3.5 طن. وهي خدمة تشمل المغاربة القاطنين بالخارج المتوفرة فيهم شروط الاستفادة من خصم 85% وكذا المستفيدين منهم من تسهيل تقادم مدة 3 سنوات من سن سيارة سياحية واحدة يقل عمرها عن 3 سنوات.



التصريح بالقبول المؤقت للسيارات عبر الأنترنت

توفر إدارة الجمارك هذه الإمكانية لفائدة مواطنيها المغاربة المقيمين بالخارج والسياح الأجانب للتصريح الإلكتروني للقبول المؤقت لسياراتهم المرقمة بالخارج والمسماة « D16Ter »، وذلك بهدف ضمان مرونة العبور عبر النقاط الجمركية الحدودية.

وتمكن هذه الخدمة، ذات الاستعمال اليسير، المسافرين المتوجهين نحو المغرب على متن سيارة، من تعبئة و طبع التصريح عبر الأنترنت انطلاقا من مقر إقامتهم، ثم تقديمه للعون الجمركي عند تواجدهم على متن الباخرة التي تؤمن رحلة العبور نحو المغرب.

خدمة «DAAM»، للمساعدة على الاستعمال الأمثل للمنظومة الإعلامية الجمركية

سعيًا منها لتوفير المصاحبة اللازمة للمستعملين الخارجيين، عمدت إدارة الجمارك إلى إنشاء نظام «دعم» لتدبير الحوادث التقنية المرتبطة بمنظومتها الإعلامية ووضع رهن إشارة كل

كما تمكن هذه الأداة الإخبارية الإطلاع على وضع الحسابات الخاص بكل شريحة على حدة من مستعملي هذه الخدمة.

فبالنسبة للفاعلين الاقتصاديين، يمكنهم معاينة :

- وضع التصريحات (DUM) ؛
- وضع الحسابات المكتتبة تحت نظام اقتصادي جمركي معين ؛
- الوضع المفصل للحسابات المكتتبة تحت الأنظمة الاقتصادية الجمركية.

أما بالنسبة للمعشرين، فتوفر لهم هذه الخدمة إمكانية الولوج إلى الوضع المفصل للتصاريح المسجلة من طرفهم. و يتضمن هذا الأخير مجموعة من المعطيات كمرجع التصريح، النظام الجمركي المعتمد، القيمة المصرحة للبضاعة، وزن البضاعة، إلخ.

ويقدم الوضع الشامل والعام للحسابات تحت الأنظمة الاقتصادية الجمركية لائحة الحسابات المكتتبة وتلك التي لم تتم تسويتها بعد. كما يتيح للفاعل المعني معرفة جميع المعطيات الخاصة بكل حساب، كتاريخ تسجيله و رمز النظام الجمركي الذي اكتتبت تحته العمليات الجمركية و المنازعات، إلخ.

أما الوضع المفصل للحسابات، فيخول معرفة معلومات دقيقة حول كل صنف من السلعة (رمز النظام الجمركي الذي تم اكتتاب الحساب تحته، تاريخ انتهاء أجل الحساب، إلخ).

- نظام «BADR» للتعشير الجمركي عبر الأنترنت ؛
- نظام «ADIL» للمساعدة عبر الأنترنت على التعشير الجمركي للبضائع عند الاستيراد ؛
- متابعة وضعية الحسابات المكتتبه تحت الأنظمة الاقتصادية بالجمرك ؛
- نظام MCV محاكاة الرسوم والضرائب الواجب أداؤها من أجل تعشير العربات أو وسائل النقل (سيارات سياحية، سيارات نفعية، دراجات نارية) ؛
- التصريح بالقبول المؤقت للعربات أو وسائل النقل ؛
- طلبات العروض ؛
- عروض البيع الجمركية.

المصدر: إدارة الجمارك و الضرائب غير المباشرة

المهنيين مباشرة عبر موقعها الالكتروني كآلية لتقديم المساعدة التقنية ولتذليل العقبات أمامهم (المعشرين، الفاعلين الاقتصاديين، الناقلين، إلخ...).

و قد أصبح لجوء المستعملين لهذه الخدمة عبر التسجيل فيها يغطي احتياجاتهم المختلفة في مواجهة الصعوبات ذات الطابع المعلوماتي و كذا طلبات المساعدة لحل و معالجة مشاكل ذات الصلة. ومن بين الميزات البارزة ل «دعم» إمكانية متابعة الطلبات بشكل دقيق يضمن للمستعمل تكوين رؤية واضحة حول مستوى تقدم معالجة المشاكل المطروحة.

وتوجد هذه الأداة تحت تصرف كل الوالجرين إلى بوابة الجمارك عبر الانترنت و مستعملي الخدمات المتاحة لتسهيل الاستفادة منها و الاستعمال الأيسر لها و يتعلق الأمر ب :

المديرية العامة للضرائب : نحو إدارة إلكترونية

في إطار سياسة التحديث التي تنهجها المديرية العامة للضرائب، تم احداث مجموعة من الخدمات الالكترونية التي تمكن مرتادي هذه الإدارة من القيام تدريجيا بإجراءاتهم الإدارية عن بعد.



اعتمدت المديرية العامة للضرائب على استراتيجية تقوم على أربعة اهداف :

• بناء علاقة شراكة مع الملمزم بالضريبة متممة بالثقة المتبادلة ؛

• التحول إلى إدارة إلكترونية ؛

• تعزيز عمل المديرية في مجال المراقبة ؛

• تطوير وتعزيز قدراتها في مجال التحصيل.

لبلوغ هذه الأهداف، تعتمد المديرية على ثلاث رافعات :

• نظام معلوماتي قوي، مندمج، منفتح وقابل للتطوير ؛

• موارد في مستوى التطلعات ؛

• تنظيم وحكامة تمكنان من تعزيز كفاءة الإدارة وانفتاحها على محيطها.

وتجدر الإشارة أن توصيات الأيام الضريبية المنعقدة في 29 و 30 أبريل 2013 قد ثمنت توجه إدارة الضرائب في التركيز على تطوير الخدمات الإلكترونية عن بعد

وفي هذا الإطار، أطلقت المديرية العامة للضرائب ورشين كبيرين ويتعلق الأمر بما يلي :

• إطلاق المساطر الإلكترونية من خلال مشروع الضريبة على الخط المتكون من الخدمات الثلاث التالية : الضريبة على القيمة المضافة على الخط، والضريبة على الشركات على الخط والضريبة على الدخل على الخط. وقد هم هذا المشروع 40 مسطرة وخدمة منها ما هو في طور الانجاز مثل «خلق الشركات على الخط» وأخرى مبرمجة كالتسجيل على الخط، الشكايات على الخط، الاسترداد على الخط...

• إطلاق النظام المندمج لفرض الضريبة : وهو نظام داخلي يمكن من تحكم أفضل وأنجع في المادة الضريبية. و يغطي هذا النظام مهن الوعاء الضريبي ، التحصيل ومراقبة الشؤون القانونية.

خلق المقاولات على الخط

تم إطلاق هذا المشروع في إطار برنامج المغرب الرقمي 2013، حيث عُهد للمديرية العامة للضرائب بقيادةه.

سيمكن هذا المشروع من إنشاء شبك إلكتروني واحد لخلق المقاولات عبر الإنترنت وذلك بشراكة مع وزارة العدل والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

ومن أجل التسريع في هذه الخدمة، فقد تم تقسيم هذا المشروع على مرحلتين :

• المرحلة الأولى تتعلق بخلق المقاولات في بعدها القانوني، حيث تمت حوسبة مسلسل خلق المقاولات لغاية القيد في السجل التجاري، حيث تحصل المقاولات على قيمتها القانونية.

يتوفر على مجموعة من الصفات (محرر، مسؤول على التصريح ومسؤول عن الاداء) التي يمكن منحها إلى موظفيه بهدف التسيير الدقيق للتصاريح.

ويصدر الشباك الإلكتروني عند اتمام المعاملة وصل إلكتروني مزود بإمضاء إلكتروني لمديرية الضرائب والذي يكتسي الصبغة القانونية وهو ملزم للطرفين.

و في هذا الاطار، تجدر الاشارة الى ان المديرية العامة للضرائب من أجل وضع إمضاءاتها، تصدر وتسير الشهادات الإلكترونية للمستعملين.

الرابط الضريبي «EDI» خلال سنة 2014

يعرض الشباك الإلكتروني امكانية التصريح الالكتروني عبر اسلوب «EFI» (التبادل المعلوماتي للاستمارات)، الذي يتمثل في الادخال المباشر عبر واجهة موقع «Simpl» أو عبر اسلوب «EDI» (التبادل المعلوماتي للمعطيات). بالنسبة للاسلوب الثاني، وعندما يتوفر المستعمل على المعطيات الكافية في نظامه المعلوماتي، كما هو الحال بالنسبة لمعطيات الرابط الضريبي، فإنه لا يضطر لإعادة إدخال المعطيات من جديد على مستوى الشباك «Simpl» بل يقتصر فقط إصدار المعطيات من نظامه المعلوماتي في ملف «XML» ويرسلها للشباك. هذا الأخير يقوم بتفسير الملف المذكور و تمييز كل معطى والمعلومة الموافقة له على مستوى التصريح أو الاستمارة الضريبية. بهذه الطريقة، يعفى المستعمل من إدخال المعلومات وفي نفس الوقت يكون هناك ربح على مستوى التوثيق، حيث يتم التقليل من الأخطاء المرتبطة بالإدخال اليدوي.

وللعمل بهذا الاسلوب، يجب ان يحترم الملف «XML» شكلا محدا. بالنسبة لحالات التصريح بالضريبة على الشركات وبصورة خاصة الرابط الضريبي، فقد تم وضع دفتر تحملات تم نشره سنة 2010 على موقع المديرية العامة للضرائب يحدد شكل الملف ومواصفاته.

ومن اجل التحضير لهذا الاسلوب، تم منح سنتين للشركات كمرحلة إنتقالية، تم تمديدتها بسنة اخرى بناءً على طلب الشركات المهنية الممثلة للمقاولات.

تواكب حاليا المديرية العامة للضرائب المستعملين من أجل مساعدتهم في تتبع هذا الأسلوب.

ستكون هذه الخدمة مفتوحة في وجه المهنيين المتدخلين في خلق المقاولات (الموثقين، الخبراء المحاسبين،...) والمراكز الجهوية للاستثمار وستهم في أول الأمر، خلق الشركات ذات المسؤولية المحدودة والتي تمثل 80% من الشركات المحدثه.

• المرحلة الثانية ستمكن من :

* إظهار المعطيات في نفس الحين لدى مجموع الفاعلين (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الابناك،... الخ)؛

* تغطية الشركات بجميع أنواعها (ذات المسؤولية المحدودة المجهولة الاسم،...);

* تعميم فتح هذه الخدمة إلى مختلف مرتادي الإدارة.

وتجدر الاشارة إلى انه قد تم الانتهاء من هذه المرحلة الأولى للشباك الإلكتروني وتم تجربتها بنجاح من لدن المهنيين. كما أن النصوص التشريعية والقانونية المرتبطة بهذه الخدمة قد دخلت مرحلة المصادرة عليها.

الشباك الالكتروني للمديرية العامة للضرائب

تم احداث الشباك الالكتروني للمديرية العامة للضرائب في 2007 بإطلاق التصاريح و الاداءات المرتبطة بالضريبة على القيمة المضافة على الخط (Simpl-TVA).

تمت في 2009، إضافة التصاريح و الأداءات المرتبطة بالضريبة على الشركات على الخط (Simpl-IS).

و في سنة 2011، تم إغناء الشباك الالكتروني بإدماج الاجراءات المتعلقة بالتصاريح و الأداءات المتعلقة بالضريبة على الدخل (Simpl-IR).

بالإضافة إلى امكانية التصريح و الاداء على الخط 24/7 دون تحمل عناء التنقل، يقدم الشباك الالكتروني مجموعة من الوظائف التي تضمن تسهيل المساطير المعمول بها وذلك بالقيام ببعض العمليات من قبل التحقق من تناسق المعلومات والملئ المسبق للاستمارات والمساعدة على العمليات الحسابية.

ويُمكن العمل بأسلوب التبادل الالكتروني للمعطيات بدل اسلوب تبادل الاستمارات تسهيل و تدعيم وتوثيق التصاريح و الاداءات.

و هكذا، و في اطار تسهيل المرور من التصريح و الاداء الماديين إلى الصيغة الالكترونية، خاصة بالنسبة للمقاولات، فإن المستعمل

مع وضع إطار تشريعي وتنظيمي ملائم واعتماد بريد المغرب كموثق إلكتروني في السنوات القليلة الماضية، قامت المديرية العامة للضرائب بتكثيف خدماتها مع استعمال شواهد بريد المغرب.

وفي هذا الصدد أطلقت المديرية العامة للضرائب حملة لفائدة مرتفقيها من أجل تعويض الشهادات التي منحت لهم من قبل بشهادات بريد المغرب. هذه العملية تنجز من طرف المستعمل من خلال ولوج ملف اشتراكه عبر الخدمة الالكترونية «Simpl-adhésion»، الذي يباشر تسجيل الشهادات الجديدة المقدمة من طرف بريد المغرب.

وستمثل سنة 2014، بالنسبة للمديرية العامة للضرائب محطة رئيسية ومنعطف في اتجاه التبني العام لاسلوب «EDI» من طرف جل مستعملي «Simpl».

توثيق من طرف الغير خلال سنة 2014

عند اطلاق الضريبة على القيمة المضافة على الخط خلال سنة 2007، كان مناخ تكنولوجيا الاعلام والتواصل مازال يعاني من غياب التشريع المناسب و وكيل توثيق إلكتروني. ويعتبر هذا الاخير ضروريا للتوافق مع الممارسات المعمول بها دوليا من اجل ضمان الامان والحماية للخدمات الالكترونية.

خدمة الضرائب على الخط المتعلقة بالضريبة على الدخل « SIMPL-IR »

تقوم خدمة الضريبة على الدخل - على الخط على رقمنة جميع الالتزامات المرتبطة بالضريبة على الدخل. و تتكون هذه الضريبة من 9 مساطر الأداء عن بعد، كما تتضمن 16 مسطرة و تصريح على الخط من بينها 9 مساطر مسجلة ضمن نمط تبادل الاستثمارات الالكترونية « EFI » و التبادل الالكتروني للمعطيات « EDI ».

و قد رافق انجاز الضريبة على الدخل - على الخط مجموعة من التصاريح على الخط المرتبطة بالضرائب المحلية.

و تمكن الضريبة على الدخل - على الخط من الاستفادة من مجموعة من الأدوات المساعدة . كما تمكن هذه الضريبة من الاطلاع على التصاريح و مساطر الأداء عن بعد. و قد تم وضع أولى المساطر على الخط ابتداء من مارس 2011. هذه الخدمة الالكترونية موجهة لجميع المهنيين (الأشخاص الذاتيين و المعنويين) و الخواص أو وكلائهم.

خدمة الضرائب على الخط المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة « SIMPL-TVA »

تقوم خدمة الضريبة على القيمة المضافة - على الخط « SIMPL-TVA » على رقمنة تصريح و دفع الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للملزمين و هم الأشخاص الذاتيين و المعنويين. و تتضمن هذه الخدمة 3 مساطر على الخط و هي تصريح و دفع الضريبة على القيمة المضافة و تصريح «prorata» و الدفع الرسمي للضريبة (الضريبة على القيمة المضافة عبر التواصل). كما تمكن هذه الخدمة من الاطلاع على تاريخ الابداع و الوضع الضريبي. و قد تم وضع هذه الخدمة الالكترونية ابتداء من فبراير 2007.

هذه الخدمة الالكترونية موجهة للملزمين سواء الأشخاص المعنويين أو الذاتيين الذين حققوا رقم معاملات يفوق أو يساوي 20 مليون درهم. كما يمكن للملزمين ابتداء من شتنبر 2013 اللجوء الى شواهد ممون خدمات الاشهاد الإلكتروني المعتمد طبقا لقانون 05-53 المتعلق بالتبادل الالكتروني للمعطيات القانونية.

خدمة الضرائب على الخط المتعلقة بالضريبة على الشركات « SIMPL-IS »

تقوم خدمة الضرائب على الخط المتعلقة بالضريبة على الشركات « SIMPL-IS » على رقمنة كل الالتزامات المتعلقة بالضريبة على الشركات، و تتضمن هذه الخدمة 8 مساطر الكترونية للدفع. و تشمل أيضا 9 مساطر الكترونية للتصريح على الخط، من ضمنها 8 مساطر مسجلة ضمن فط « EFI » و « EDI ». كما تم أيضا ادماج امكانية الاطلاع على التصاريح و الوضع الضريبي.

هذه الخدمة الالكترونية موجهة لمجموع المقاولات العمومية أو الخاصة الملزمة بأداء الضريبة على الشركات أو وكلائهم، و هي مفتوحة أيضا للأشخاص المعنويين الذين حققوا رقم معاملات يفوق أو يساوي 20 مليون درهم. كما يمكن للملزمين ابتداء من شتنبر 2013 اللجوء الى شواهد ممون خدمات الاشهاد الإلكتروني المعتمد طبقا لقانون 05-53 المتعلق بالتبادل الالكتروني للمعطيات القانونية.

الخدمات الموازانية على الخط

من بين الادارات العمومية التي طورت خدمات إلكترونية أفقية في خدمة شركاء وإدارات أخرى، توجد مديرية الميزانية التي أنجزت وطورت مشروعين رائدين، ويتعلق الأمر بكل من مشروع e-Budget وخريطة المشاريع التنموية.

النظام المعلوماتي e-Budget

لمواكبة برنامج إصلاح الميزانية قامت، مديرية الميزانية بإنشاء وتطوير نظام معلوماتي من حجم وطني : e-Budget، الذي يسعى الى وضع نظام موحد أوتوماتيكي قصد معالجة، تحليل وتتبع معطيات ميزانية الدولة لفائدة شركاء مديرية الميزانية من القطاعات الوزارية بما فيها المصالح المسيرة بطريقة مستقلة وكذا الحسابات الخصوصية للخزينة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري.

انطلق إعداد التصور والإنجاز التقني لهذا النظام المعلوماتي في 2003، وفي 2004 تمت تجربة تشغيل النظام على عينة تضم ست وزارات، قبل أن يتم تعميم استغلال النظام على جميع الوزارات لإعداد مشروع قانون المالية سنة 2005، وفي 2006 عمم استغلال النظام على مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة أما في 2007 فقد تم توسيع استغلال النظام ليشمل المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

تم انجاز وتطوير النظام وفق برنامج خاص يعتمد على الكفاءات الإدارية المتوفرة بهندسة مفتوحة قائمة على الهندسة الإعلامية «ويب» تعتمد على وسائل تطوير قابلة للاستمرار، ومقاربة تقنية قائمة على النماذج المعروفة والتطبيقات الجيدة.

يسمح هذا النظام بإدخال المعطيات من مصدرها مرة واحدة وكذا الاستغلال الأمثل على مدار السنة للوسائل والمناهج بدون تكلفة إضافية مع تخفيض الآجال والتكلفة وتوحيد مناهج العمل والتواصل وأخذ الإمكانيات المتوفرة بعين الاعتبار.

و يتمتع هذا النظام بالميزات التالية :

• الخصوصية إذ تم إنجازه بواسطة استعمال الموارد الذاتية لمديرية الميزانية بدون اللجوء إلى اقتناء برنامج من خارج الإدارة؛

- التطور يفسر قابلية النظام للتطور اعتمادا على منتجات حرة تسمح بالتفاعل السريع مع المتطلبات الوظيفية التي تتطور باستمرار؛
 - الرحابة إذ يتمتع النظام بواجهات سهلة الاستعمال ، تعتمد على معايير الويب، المعتادة من طرف المستعملين؛
 - التواصل حيث يتم الاعتماد على اختيار تقني، كفيل بإبراز العمل الجماعي عبر استعمال شبكة الانترنت؛
 - خفض التكلفة ذلك أن تشغيل النظام لا يتطلب من الشركاء لا استثمارا إضافيا ولا أداء رسوم.
- ومنذ دخوله حيز العمل، فقد مكن مشروع e-Budget من :
- خفض التكاليف المرتبطة بإعداد الميزانيات عبر الإدخال الموحد للمعلومات من المصدر؛
 - الحد من تنقلات موظفي القطاعات الوزارية لمديرية الميزانية عبر وضع وسائل العمل المشترك على الخط؛
 - توحيد طرق الاشتغال والعمل؛
 - تقاسم ونشر ووضع رهن الإشارة للمعلومات في الوقت «الحقيق» (الاني).

مشروع « النظام المعلوماتي الجغرافي - خريطة التنمية بالمغرب »

في إطار التزامات المغرب في إعلان باريس ومؤتمر أكرا 2008، وضعت مديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية مشروع خريطة المشاريع التنموية بالمغرب أوخريطة التنمية بالمغرب الذي يهدف إلى دعم عملية الملائمة والتنسيق التي يقوم بها مختلف الشركاء في مجال التنمية من أجل مزيد من الفعالية للمساعدة الممنوحة للمملكة.

• أداة للتنسيق والعمل المشترك وذلك بدعم التنسيق بين مختلف الشركاء في مجال التنمية والتحكم في تكاليف المعاملات في أفق التقليل منها.

ولأجل تلبية حاجيات مختلف الشركاء في مجال التنمية، سيقوم هذا النظام بضمان التنسيق على المستوى الوطني للإمكانات المتوفرة في مجال التواصل المتعلقة بعملية التنمية من جهة والتخطيط والتحليل وتبعية التزامات الشركاء على الصعيد الوطني من جهة أخرى.

ويرتكز النظام المعلوماتي الجغرافي (نسخة 1.0) أساسا على معالجة المعطيات الأساسية المتعلقة بالمشاريع الممولة في إطار المساعدة العمومية للتنمية، ويتعلق الأمر أساسا بالمعلومات المتعلقة بالأهداف، بالتكلفة، بفترات الإنجاز المتوقعة، بمانحي القروض، بالتوزيع القطاعي و كذا الموقع الجغرافي.

كما يوفر هذا النظام إمكانيات تقديم هذه المعطيات على شكل جداول ورسوم بيانية عمودية أو دائرية أو خرائط جغرافية تمكن من الولوج إلى المعطيات على المستوى الجهوي، الإقليمي و المحلي وكذا من وضع بعض التقارير المتعلقة بتطور هذه المشاريع.

المصدر: مديرية الميزانية/ هيئة التحرير

بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتعزيز التعاون مع اسبانيا، التزمت وزارة الاقتصاد والمالية بضمان إحداث « خريطة للتنمية» وذلك عبر وضع نظام معلوماتي جغرافي يمكن من تدبير متناسق للمعطيات والمعلومات المتعلقة بمشاريع التنمية.

و يهدف هذا المشروع أساسا إلى :

- تعزيز وتوزيع جهود التنمية في المغرب؛
- تسهيل عملية اتخاذ القرار لفائدة مختلف مؤسسات الدولة؛
- دعم الملائمة والتطابق بين المساعدات الممنوحة في إطار التعاون الخارجي والحاجيات المعبر عنها في مجال التنمية بالمغرب.

يمثل هذا النظام قيمة مضافة عالية على مستوى التنظيم والتواصل، وتعيين المعطيات وتبسيط الولوج إلى المعلومات المتعلقة بالمشاريع المرتبطة بالتنمية، حيث سيتمكن على الخصوص من توفير :

- أداة للتحليل والمساعدة على اتخاذ القرار عبر مزيد من الدعم للأولويات الوطنية المرجعية والحد من الاختلالات على مستوى برمجة وتخطيط المساعدات والتدخلات في مجال التنمية.
- أداة للتواصل ونشر المعطيات من خلال إعداد منتظم للتقارير و الحصيلة السنوية لمخلف المشاريع.

الصندوق المغربي للتقاعد : بوابة إلكترونية جديدة لتدبير التقاعد عن بعد

توفر البوابة الإلكترونية الجديدة للصندوق المغربي للتقاعد مجموعة من الخدمات الإلكترونية لفائدة المنخرطين و الشركاء، وهي بوابة تهدف إلى جعل الصندوق المغربي للتقاعد أكثر قربا من منخرطيه و إلى تحسين الخدمات المقدمة إليهم.



في إطار مساهمته في الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالحكومة الإلكترونية، أعطى الصندوق المغربي للتقاعد خلال شهر نونبر 2012 الانطلاقة لبوابته الإلكترونية الجديدة والتي يمكن تصفحها على العنوان الإلكتروني : <http://www.cmr.gov.ma>..

تهدف هذه البوابة إلى جعل الصندوق المغربي للتقاعد أكثر قربا من منخرطيه كما تعد رافعة عملية في سبيل مواصلة وتحسين الخدمات المقدمة إليهم. وتقدم البوابة عددا من المعلومات والمعطيات بكل شفافية مع احترام تام لشروط الأمان .

تم تصميم البوابة الإلكترونية للصندوق استنادا إلى دراسة حاجيات زبناء وشركاء الصندوق وإلى المعايير المعتمدة على الصعيدين الوطني والدولي، وهي ترمي بشكل أساسي إلى «خدمة الزبناء» عبر تقديم مجموعة من الخدمات الإلكترونية المندمجة عبر ثلاث فضاءات مبنية بشكل واضح على صفحة الاستقبال وهي فضاء المنخرط وفضاء المستفيد من المعاش وفضاء الشركاء.

وتتيح البوابة الجديدة للمنخرطين والمستفيدين من المعاش الولوج المؤمن إلى المعطيات المتعلقة بهم وذلك بشكل شامل وشفاف وفي أي وقت. وهكذا يمكن لهم بعد إثبات هويتهم :

• الإطلاع على معطياتهم الشخصية وتحيينها ؛

• التعرف بشكل مفصل على حقوقهم المكونة لدى الصندوق ؛

• القيام باحتساب تقديري للمعاش الأساسي أو المعاش التكميلي؛

• الإطلاع على المعلومات المفصلة الخاصة بالخدمات المقدمة إليهم ؛

• طلب أو تحميل شهادات المعاش، الانخراط، الاقتطاع والضريبة ؛

• تتبع معالجة ملفاتهم ؛

• تقديم وتتبع الشكايات ؛

• تحديد موعد مع المؤسسة ؛

• الولوج للخدمات الخاصة بنظام التقاعد التكميلي.

أما بالنسبة للشركاء، فتقدم البوابة الإلكترونية للصندوق خدمات عن بعد مثل التصريح الآلي بالانخراطات والاشتراكات لفائدة الجماعات المحلية وبعض المؤسسات العمومية.

- تبسيط المساطر وتحسين الخدمات الموجهة للمواطنين ؛
 - تطوير إدارة عمومية عصرية منفتحة، شفافة ومواطنة ؛
 - تيسير التبادل الإلكتروني بين الإدارة والمرتكبين، وتسهيل الولوج للخدمات العمومية عبر مختلف القنوات ؛
 - تسريع وإثبات معالجة المعلومات عبر تعزيز التواصل مع المواطنين ومع الإدارات.
- من ناحية أخرى، فإن هذا المشروع ينسجم بشكل كامل مع التزامات الصندوق التي تضع خدمة المنخرط والمتقاعد في صلب اهتماماته وعمله. ذلك أن الصندوق المغربي للتقاعد قد التزم في إطار عقد البرنامج المبرم مع الدولة برسم الفترة 2011-2013 بتمكين زبنائه من حق الولوج إلى المعلومة والسرعة في معالجة الملفات مع توثيق مسالكها وتنسيق أفضل مع الشركاء فضلا عن تبسيط المساطر.

المصدر: الصندوق المغربي للتقاعد

وتتيح البوابة أيضا محتوى مؤسسي غني ومتنوع يتضمن معلومات متعلقة بالصندوق المغربي للتقاعد وبأنشطته، وكذا مجموعة من الوثائق الأساسية كالتقارير السنوية، علاوة على نصوص قانونية ودلائل محينة موجهة للمنخرطين والمتقاعدين مدنيين وعسكريين وذوي حقوقهم.

وتهدف البوابة كذلك إلى أن تكون أرضية للإصغاء من خلال نافذة « الملاحظات والاقتراحات » التي تمكن المرتفق من إيداع مختلف أنواع الشكايات والتظلمات والمقترحات. وسيتم إغناء هذه النافذة بمنتهى للحوار سيتم إطلاقه قريبا.

وهكذا، فإن الصندوق، إذ يقدم عبر بوابته الإلكترونية كل هذه الخدمات والمعطيات فإنه يعبر عن انخراطه في مسلسل الحكامة الجيدة والانفتاح على محيطه بكل شفافية.

وللتذكير فإن الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالحكومة الإلكترونية تصبو إلى تحقيق الأهداف التالية :

مكتب الصرف : خدمات عن بعد في أفق 2014

سيوفر مكتب الصرف عبر موقعه الإلكتروني : www.oc.gov.ma، ابتداء من سنة 2014، مجموعة من الخدمات الإلكترونية ستساهم في تبسيط المساطر الإدارية و تسهيل الولوج إلى خدمات المكتب، خاصة تلك المرتبطة بالتصريح الإلكتروني بعمليات الصرف وكذا طلب الرخص المتعلقة بعمليات الصرف على الخط.



من أجل مواكبة التطور الذي تعرفه حاليا الخدمات عن بعد، ووعيا منه بضرورة تقديم خدمات على الخط ترقى لتطلعات الفاعلين الاقتصاديين والمواطنين، سيعمل مكتب الصرف، خلال الربع الأول من سنة 2014، على وضع منظومة معلوماتية على موقعه الإلكتروني سهلة الاستعمال والولوج. وتوفر هذه الواجهة خدمتين أساسيتين هما التصريح على الخط بعمليات الصرف وطلب الرخص المتعلقة بعمليات الصرف.

للاستفادة من هذه الخدمات يتوجب على الفاعل الاقتصادي التسجيل عبر الموقع الإلكتروني لمكتب الصرف وذلك بإدخال بياناته: الرأسمال، المساهمين، رقم المعاملات السنوي...

و سيسمح مشروع الخدمات عن بعد بطلب مختلف الرخص المتعلقة بالصرف حيث سيكون بإمكان الوكلاء المعتمدين وشركات الاستشارة من طلب رخص الصرف لفائدة زبائنهم.

التصريح الإلكتروني بعمليات الصرف

يهدف مشروع التصريح الإلكتروني بعمليات الصرف إلى تسهيل التواصل مع الفاعلين الاقتصاديين و تبسيط التصريح بعمليات الصرف بالتخلي عن إرسال التقارير المتعلقة بمعاملاتهم المالية مع الخارج عبر البريد العادي و ضمان تسيير أفضل للتقارير المرسلة لمكتب الصرف.

إضافة إلى ذلك، فالمنظومة الجديدة ستتمكن مصالح مكتب الصرف المكلفة بالمراقبة البعدية من تجاوز إدخال البيانات التي

تتضمنها التقارير الورقية المرسلة للمكتب عبر البريد العادي و تحسين فعالية المراقبة.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف قام مكتب الصرف ببلورة تقارير مبسطة مصنفة حسب طبيعة العملية، وما على مستخدم الخدمة سوى ملأها وإرسالها.

طلب الرخص على الخط

يهدف مشروع تطوير الخدمات على الخط تبسيط المساطر الإدارية و تسهيل الولوج إلى خدمات مكتب الصرف خصوصا تلك المرتبطة بطلب الرخص المتعلقة بعمليات الصرف.

ومن أجل تحقيق الأهداف المتوخاة من هذا المشروع، تم تصنيف العمليات التي يستوجب تنفيذها للحصول على الموافقة القبلية لمكتب الصرف حسب طبيعة العملية مع تحديد الوثائق التي يجب إرفاقها مع كل طلب رخصة. إلى جانب ذلك، ستوفر هذه الخدمة لطالبي الرخص إمكانية تتبع مراحل دراسة طلباتهم و

وتجدر الإشارة إلى أن مكتب الصرف قد قام سابقا بإطلاق خدمات التصريح الإلكتروني للفاعلين في مجال الصرف اليدوي و كذلك بالنسبة لمقاولات النقل البحري. ففي هذا الإطار، تمكن الفاعلون المرخص لهم بالقيام بعمليات الصرف اليدوي بالتصريح إلكترونيا عبر بوابة مكتب الصرف بعملياتهم برسم سنوات 2010 و2011 و2012. ومع وضع برنامج معلوماتي مصادق عليه من طرف مكتب الصرف، فالبيانات ترسل إلكترونيا وبطريقة منتظمة.

أما بخصوص الخدمات الموجهة لمقاولات النقل البحري، فقد أصبح بإمكانهم منذ مارس 2013 التصريح عن بعد بعملياتهم المنجزة مع الخارج خلال السنة وذلك بفضل منظومة تم وضعها لهذا الغرض على الموقع الإلكتروني للمؤسسة.

المصدر: مكتب الصرف

الإطلاع عن بعد على قرار مكتب الصرف. ويطمح مكتب الصرف إلى توسيع خدماته على الخط بإطلاق خدمة التوقيع الإلكتروني التي ستمكن المؤسسة من تسليم الرخص على الخط.

ولضمان سلامة المنظومة والتأكد من صحة المعلومات المرسلة سيقوم مكتب الصرف بوضع شهادات إلكترونية تسمح بتحديد الفاعل الاقتصادي و تعداد حجم تبادلاته مع مصالح المؤسسة.

المنظومة هي حاليا في طور التجريب مع مجموعة من الفاعلين الإقتصاديين من أجل إستقاء آرائهم و إقتراحاتهم قبل الانطلاق الفعلي للعمل بها في الربع الأول من عام 2014.

مديرية أملاك الدولة : بوابة إلكترونية لتواصل أفضل

وعيا منها بأهمية وسائل التكنولوجيات الحديثة للإعلام و التواصل، أنشأت مديرية أملاك الدولة بوابة إلكترونية بهدف تسهيل وتيسير التواصل بين المستعملين و إضفاء قيمة على الخدمات التي تقدمها المديرية.

- تقوية مبادئ التشارك والتبادل والشفافية ؛
- تحسين جودة الخدمات ؛
- تلميح صورة المديرية اتجاه الشركاء والمتعاملين معها.

بعد تجميع معطيات سنة من الخدمات المقدمة، تبين تواصل ارتفاع عدد زوار الموقع، ومعظمهم من المواطنين المغاربة، حيث يلج 20% من المتصلين للخدمات، ويهتم 12% منهم بالمساطر، و 6% بالشكايات و 3% يلجون معلومات حول شبكة المديرية.

ترسيخا لمبدأ الشفافية، فإن

مجموع عروض الأثمان المتعلقة ببراء عقارات الدولة تم عرضها ونشرها على بوابة الأنترنت المتعلقة بمديرية أملاك الدولة، كما هو الأمر بالنسبة للمعلومات المتعلقة بتدبير الملك الخاص للدولة.

يعرض موقع مديرية أملاك الدولة، باللغتين العربية والفرنسية، مجموعة من المعطيات المرتبطة بالمديرية سواء تعلق الأمر بجانبها التنظيمي (الهيكلية) أو بالأنشطة التي تزاولها والمساطر التي يسير بها الملك الخاص للدولة (معلومات حول المديرية، ونشاطاتها، الإطلاع على مختلف المساطر المتعلقة بتدبير الملك الخاص للدولة...).

و يمكن الموقع من تقديم خدمات إلكترونية عبر الخط للمستعملين كالسماح لهم بتحميل نماذج وأخذ معلومات أو متابعة الشكايات ..

تقدم مديرية أملاك الدولة أيضا عبر بوابتها الإلكترونية مجموعة من المعلومات المتعلقة بالمساطر من قبيل السكن الوظيفي واقتناء سكن و كذا الإبراء المتعلق بالإصلاح الزراعي.

و للإشارة فقد صمم هذا الموقع بطريقة متطورة تسمح بإدخال تحسينات من أجل :

- تعزيز انفتاح الإدارة على محيطها بشكل دائم ؛



مشروع إعادة هيكلة بنك المعلومات «منار» : نظام معلوماتي منفتح ومتطور

من أجل المساهمة في تفعيل حق الولوج إلى المعلومة، أطلقت مديرية الدراسات والتوقعات المالية سنة 2012 مشروع إعادة هيكلة بنك المعلومات «منار» الحالي. و الهدف من إعادة هيكلة «منار» هو تبسيط و تعميم الولوج إلى المعلومة الاقتصادية والمالية والاجتماعية على الأتترنت حيث يُتوقع فتح «منار» على العموم في غضون الثلاثة أشهر الأولى من سنة 2014.

إعادة هيكلة بنك المعلومات منار : مبادرة خلاقة وإبداعية

إن مشروع إعادة هيكلة بنك المعلومات منار، الذي يحمل طموحا جديدا، يرمي إلى تبسيط نشر المعلومة الاقتصادية والمالية والاجتماعية على مستوى واسع، إذ يمكن من :

- الارتقاء إلى مستوى جديد من الشفافية وتيسير الولوج والتقاسم المستمر للمعلومة ؛
- تشجيع اليقظة حول القطاعات الاستراتيجية لخدمة المديرية الأخرى وشركاء الوزارة وكذلك الجامعات والقطاع العمومي ؛
- تثمين الرصيد المعلوماتي وتفادي ضياع الوقت في إنتاج ومعالجة المعلومات التي يحتاجها المستعملون في التحليل المالي والاقتصادي والاجتماعي ؛
- تطوير تقاسم المعلومات والتواصل مع شركاء مديرية الدراسات والتوقعات المالية، ومع عموم المهتمين بالمليادين الاقتصادية كل حسب تخصصه ؛
- ضمان التزويد الجيد بالمعطيات المستهدفة والتي تجلب اهتمام المستعملين ؛
- تبسيط طرق الإدارة والاطلاع وتسهيل الولوج والبحث عن المعلومة حسب قواعد وطرق محددة.

ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف الاستراتيجية، تم تبني مقاربات خلاقة وإبداعية خلال مرحلتي التصميم والتطوير، حيث جعلت هذه المقاربات من بنك المعلومات «منار» نظاما

منذ سنة 2002 تمكنت مديرية الدراسات والتوقعات المالية من الحصول على بنك للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية «منار». ومع التطور المتسارع الذي عرفه ميدان تكنولوجيا المعلومات من جهة وحاجيات المديرية المستمرة والمتزايدة من جهة أخرى، اتضحت محدودية التصميم والتكنولوجيا التي طورت بها «منار»، خصوصا فيما يتعلق بعرض وتقاسم المعلومة على شبكة الأتترنت.

ومن أجل الانخراط في ورش تحديث نُظْم المعلومات، الذي التزمت به الوزارة خلال السنوات الأخيرة، أطلقت مديرية الدراسات والتوقعات المالية سنة 2012 مشروع إعادة هيكلة بنك المعلومات «منار» الحالي.

إن الهدف الأساسي المتوخى من هذه المبادرة هو المساهمة في تفعيل حق الولوج إلى المعلومة على أرض الواقع، وذلك عن طريق التقاسم مع العموم، ولأول مرة في المغرب، ليس فقط معطيات خامة فحسب بل أيضا معلومات تم إغناؤها بقيمة مضافة هامة عن طريق التحليل والمعالجة الدقيقة، وذلك بهدف تزويد أصحاب القرار بمعلومات قيمة وجاهزة تستجيب ومجالات اهتماماتهم.

ويتماشى هدف فتح بنك المعلومات منار على العموم في نسق مع الخيارات الاستراتيجية للبلد فيما يخص احترام حق الولوج إلى المعلومة كما يضمنه الدستور. وسيكون لهذا الانفتاح ميزة أكبر بكثير بعد الموافقة على مشروع القانون المرتبط بحق الولوج إلى المعلومة، والذي يعد، بالنسبة للعديد من السياسيين، مرحلة تاريخية نحو تعزيز الحقوق والحريات بالمغرب.

و قد تم تصميم هذا المشروع بناءً على ترجمة حاجيات المستعملين المعنيين إلى وظائف ملموسة في إطار منطق القرب والتبادل وتقاسم الحلول المقترحة.

من أجل ضمان تتبع تطور المشروع و تقييم إنجاز الأشغال، تم وضع نظام تسيير يتكون من ثلاث لجن:

- لجنة التتبع: يركز تقييم هذه اللجنة، التي تجتمع أسبوعياً، على تشخيص مدى درجة بلوغ الأهداف العامة المرتبطة بكل مرحلة وأهداف المدى القصير المتعلقة بالمهام المبرمجة خلال كل مرحلة؛

- لجنة القيادة: تهتم هذه اللجنة، التي تجتمع مرة كل شهر، بدراسة تقدم المشروع عموماً والحسم في الصعوبات التي ترفعها لجنة التتبع؛

- اللجنة المديرية: تجتمع هذه اللجنة، التي يتأسسها مدير الدراسات والتوقعات المالية، عند نهاية كل مرحلة من المشروع للحسم في المسائل ذات الطابع الاستراتيجي والتأشير على مطابقة إتمام المرحلة وفقاً لدفتر التحملات وكذا تحديد الأهداف الكبرى للمرحلة القادمة.

تم إنجاز المشروع على أربعة مراحل، حيث تم إنهاء ثلاثة منها وهي دراسة وتحليل ما هو موجود في هذا الميدان، التصميم ثم التطوير. أما المرحلة الرابعة، والتي تهم نقل البيانات، فهي في طور الإنجاز. ويُتوقع إتمام المشروع وفتح بنك المعطيات على العموم في غضون الثلاثة أشهر الأولى من سنة 2014.

المحتوى المعلوماتي: غني ومتنوع بالمعطيات الإحصائية...

تم تصميم بنية المعلومة داخل «منار» باعتماد تسلسل هرمي للمجالات والمجالات الفرعية وذلك من أجل تبسيط الولوج إلى المعلومة والبحث عنها. كما تم تنظيم المعلومة عبر بنية متعددة الأبعاد تمكن من تسهيل القيام بالتقاطعات والمقارنات.

يتكون بنك المعطيات «منار» من سلاسل زمنية تتعلق بالأنشطة الاقتصادية والمالية والاجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي. وتحتوي حالياً على أكثر من 20.000 سلسلة زمنية تنتمي إلى

ذكيا في تفاعل مستمر مع مستعمليه والذي يعرف اهتماماتهم جيداً، عوض قاعدة بسيطة وعادية لتجميع البيانات. ومن أهم هذه المقاربات:

- إعطاء المستعملين إمكانية تحديد وتدبير ميادين اهتماماتهم فيما يخص المعلومات الخامة والمعالجة. وتعد هذه المقاربة طريقة ذكية لاستهداف ومعرفة الحاجيات المتزايدة للمستعملين؛

- يتم تدبير محتوى بنك المعلومات منار حسب مجالات اهتمام المستعملين وذلك من أجل توجيه تطوير هذا المحتوى نحو القضايا التي تشغل بال صناع القرار؛

- عند كل تحيين، يعتمد بنك المعلومات منار بشكل أوتوماتيكي إلى إخبار المستعملين المعنيين بهذا التحيين كل حسب مجال اهتماماته؛

- يتم تحيين منار عن طريق تنبيهات يتم برمجتها من قبل وذلك من أجل التزويد المنتظم بمعطيات مستهدفة وتجلب اهتمام المستعملين.

شكل 1: صفحة تدبير مجالات الاهتمام



تسيير المشروع: مقارنة تشاركية

نظراً لحجم هذه المبادرة، تم إسناد مشروع إعادة هيكلة بنك المعلومات منار إلى مكتب دراسات خارجي لمدة 15 شهراً، ويتمويل بنسبة 50% من طرف صندوق تحديث الإدارة العمومية، التابع لوزارة تحديث القطاعات العمومية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع انطلق بفضل دعم الإدارة العليا لمديرية الدراسات والتوقعات المالية، وتظافر مجهودات الفرق التقنية والوظيفية للمديرية بالإضافة إلى تعبئة فرق مكتب الدراسات وكذلك المسؤولين عن نظام المعلومات بمديرية الشؤون الإدارية والعامّة.

...وبالمعطيات الوصفية.

بالإضافة إلى المعطيات الإحصائية، يُمكن بنك المعلومات منار من توثيق وتعريف وتحليل تطور سلاسل المعطيات وتقديم تفاسير لتطور بعض القيم. يتجاوز عدد السلاسل الموثقة 10.000 سلسلة، أي ما يساوي 45% كمعدل للتوثيق. وحسب المجالات، فإن السلاسل الأكثر توثيقاً لبنك المعلومات منار هي التي تتعلق بمعطيات المجال الاجتماعي (74,9%)، ومجال النقد والقروض (34,9%)، والأسعار (32,5%) والمالية العمومية (27,5%) والمبادلات الخارجية (26,6%).

شكل 2 : صفحة الاطلاع على البيانات عبر تسلسل هرمي للمجالات



حوالي 300 مجال ومجال فرعي معظمها سنوية وبين سنوية (نصف سنوية، فصلية، شهرية، أسبوعية، يومية).

إن هذه السلاسل، التي تعود إلى زمن بعيد إذ تصل أحيانا إلى سنة 1950، تم تجميعها من مختلف منتجي المعلومات سواء على الصعيد الوطني، خصوصا مديريات الوزارة والمندوبية السامية للتخطيط ومكتب الصرف وبنك المغرب ومختلف القطاعات الوزارية، أو على الصعيد الدولي.

تتم معالجة هذه السلاسل بطرق إحصائية ملائمة لكي تصبح جاهزة للاستعمال في التحليل الاقتصادي وللإستغلال في مختلف النماذج قصد الحصول على توقعات مالية واقتصادية أو تقييم آثار بعض السياسات على اقتصادنا الوطني.

يتم تحيين محتوى «منار» بشكل منتظم ويتم تحسينه باستمرار. حيث يوفر الولوج إلى معلومات مفصلة تصل إلى مستويات جغرافية دقيقة (حسب الجهة أو العمالة أو الجماعة). ويوزع هذا المحتوى حسب المجالات الكبرى (الجدول المقابل).

%	عدد السلاسل	المجالات
38	14715	قاعدة المعطيات الوطنية
9	3297	القطاعي
8	3152	الاجتماعي
5	1752	المحيط الدولي
6	2298	المبادلات الخارجية
3	1314	الأسعار
3	1277	المالية العمومية
5	1859	الحسابات الوطنية
4	1518	النقد والمالية
5	1752	قاعدة المعطيات الدولية
9	3500	قاعدة المعطيات الجهوية
6	2200	قاعدة المعطيات المتعلقة بالنوع الاجتماعي
100	38634	المجموع

المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية

موقع تدبير الموارد البشرية على بوابة الوزارة إنجاز رائد في خدمة الموظف

يعتبر موقع الموارد البشرية على بوابة وزارة الاقتصاد و المالية، إحدى ثمار المشروع المعلوماتي جسر ، حيث أصبح تدبير الموارد البشرية ابتداء من 14 يونيو 2006، يحظى بمساحة خاصة وواسعة وغدا هذا الموقع أكثر عملية بحيث أصبح موجهاً لأغراض الموظف ولحاجات التدبير المندمج للموارد البشرية (التوظيفات، التكوين، إعادة الانتشار) والمساعدة على اتخاذ القرار. وفي تكامل مع الخدمات المقدمة عبر بوابة إنترنت الوزارة، تستمر بوابة الأنترنت في خدمة موظفي المصالح الخارجية عبر مجموعة من الخدمات الأخرى.

ومكونات أجرت إضافة إلى ملفه المهني الذي يتضمن الشواهد الذي حصل عليها و المناصب التي شغلها.

هذا الفضاء لا تقتصر وظيفته على الاخبار فقط، بل تمكن الموظف أيضا من تبادل المعطيات و إجراء تغييرات أو تعديلات على هذه المعلومات، كما بإمكانه أيضا التسجيل في تكوين يهيمه.

- خانة "حضور و غياب" و عبرها أصبح بإمكان الموظف القيام بطلب رخص من أجل التغيب و تفحص أوقات الحضور والغياب؛
- خانة "شواهد و قرارات" و من خلالها يمكن للموظف القيام بطلب الشواهد المختلفة و القرارات الادارية التي تخصه ؛

تدبير الموارد البشرية على إنترنت الوزارة

يمكن للموظف الولوج إلى موقع خاص بالموارد البشرية عبر بوابة الإنترنت. هذا الموقع يحتوي على فضاءين : الأول خاص «بالموظف» و الثاني خاص «بالمديرين و المسؤولين الاداريين»

فضاء "الموظف" أو "خدمات الموظف"

يتضمن هذا الفضاء خانات تسدي خدمات عدة للموظف :

- خانة "معطيات الموظف" و عبرها أصبح بإمكان أي موظف تتبع ملفه الشخصي الذي يتضمن معلوماته الشخصية، ملفه الاداري الذي يتضمن وضعيته الادارية تطور مساره الاداري،

موقع تدبير الموارد البشرية على بوابة الوزارة في أرقام

عرف الموقع سنة 2013 نسبة الولوج التالية :

- 63% من المسؤولين تصفحوا موقع تدبير الموارد البشرية مرة واحدة على الأقل ؛
- 5300 من مستعملي الموقع قدموا طلبات على الخط (54% منهم تابعين للمصالح الخارجية) ؛
- 37.600 طلبات، 8840 خصت العطل الادارية و 7814 تعلقت بالشواهد و 10946 تضمنت طلبات التنقل.

مستجدات ميدان التكوين عن بعد يضع موقع وزارة المالية على الانترنت حيزا خاصا بالموارد البشرية يتضمن مداخل عدة نذكر منها :

الوضعية الادارية

هذه الخانة عبارة عن خدمة تتيح لموظفي الوزارة الاطلاع على بطاقتهم الادارية التي تتضمن المعلومات الكاملة حول وضعياتهم و مساهمهم الاداري كما تتيح لهم التعرف عن تنقيطهم السنوي.

هذه الخدمة شخصية و فردية بمعنى أنها مشروطة بالتقييد في الموقع و الحصول على رقم سري يمكن المعني بالأمر من الولوج لوضعيته الادارية.

الترقيات

يضع هذا المدخل رهن إشارة الموظفين بالوزارة كل ما يتعلق بالترقية في الدرجة أو الرتبة ، من استعراض لتشكيلات اللجان الادارية المتساوية الأعضاء المختلفة، و مواعيد انعقادها، وعرض لائحة الموظفين الذين يستوفون الشروط النظامية المخولة للترقيات الاستثنائية.

و لتسهيل تصفح لوائح الترقيات، فقد تم ترتيبها حسب درجات الموظفين.

الامتحانات المهنية

تعتبر الامتحانات المهنية شكلا من أشكال تشجيع الموظف، وذلك بتمكينه من ترقية سريعة في الدرجة حسب الاستحقاق (6 سنوات)،

- خانة "ترقيات" و عبرها يمكن تصفح لوائح الموظفين المستوفين لشروط الترقية في الرتبة أو الدرجة ؛
- خانة "شواهد و قرارات" و من خلالها يمكن للموظف القيام بطلب الشواهد المختلفة و القرارات الادارية التي تخصه ؛
- خانة "الترقيات" و عبرها يمكن تصفح لوائح الموظفين من الاطلاع على إعلانات المباريات و الامتحانات المهنية و كذا نتائجه ؛
- خانة "حركية الموظفين" التي تمكن من تصفح و حداث التكوين المقترحة و كذا تقييم التكاوين المنجزة ؛
- خانة "طلباتي" و هي خانة تمكن الموظف من ولوج الخدمات وتتبع مآل الطلبات التي يتقدم بها.

فضاء "المسؤولين الاداريين" أو "فريقي في العمل"

هذا الفضاء، يمكن المسؤولين الاداريين من خلال خانة "معطيات الموظف" من تتبع ملفات أعوانهم. و من خلال خانة "حضور غياب" أصبح باستطاعتهم معالجة طلباتهم (الرخص الادارية، رخص التغيب، طلبات التنقل...). هذا الفضاء، يتيح للمسؤولين أيضا الوصول للوحة القيادة الخاصة بالموارد البشرية و تكييفها حسب حاجاتهم و استعمالاتهم.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن مستعملي موقع الموارد البشرية على إنترنت الوزارة يمكنكم الاستفادة من رصيد وثائقي متنوع من نصوص تنظيمية و مطبوعات.

كما يمكن موقع الموارد البشرية على إنترنت الوزارة مستعمليه، من تحقيق الربط المباشر بموقع خاص بالتكوين عن بعد، و ذلك من أجل التسجيل في الدورات المبرمجة و التي تهم بعض المجالات و التخصصات.

الوصول إلى موقع الموارد البشرية يتم بشكل فردي وفق نظام عضوية يقوم فيه الموظف بتركيب رقم تعريفه و كلمة مرور انطلاقا من أنترنيت الوزارة على العنوان الالكتروني.

تدبير الموارد البشرية على إنترنت الوزارة

من أجل تمكين موظفي وزارة المالية بالمصالح الخارجية من تتبع وضعياتهم الادارية و ترقياتهم بشكل مستمر دون الاضطرار إلى التنقل إلى المصالح المركزية، و تلبية لحاجياتهم الخيرية المرتبطة بالامتحانات و المباريات المهنية و مناصب المسؤولية الشاغرة، وكذا

الوزارة بنقل الجديد في ميدان التكوين عن بعد و الاخبار عن الدورات التكوينية الجديدة و تتبع مؤشرات التكوين و تطوره...

الترشح لمنصب المسؤولية

تتوخى هذه الخانة إطلاع موظفي الوزارة - مركزيا و على مستوى المصالح الخارجية- على مناصب المسؤولية الشاغرة ، و وصف المهام و شروط تقلدها.

و من أجل الترشح لهذه المناصب يضع الموقع رهن إشارة مستعمليه ملف الترشيح قابلا للتحميل.

المصدر: مديرية الشؤون الإدارية و العامة

بدل (10 سنوات) على الأقل عن طريق الأقدمية، وهي مفتوحة في وجه الموظفين المتوفرين على الشروط النظامية اللازمة.

تقوم هذه الزاوية كذلك بإعلام المهتمين حول كل ما يرتبط بالامتحانات من الموظفين، يضع الموقع مطبوع الترشيح في متناولهم.

التكوين عن بعد

في تكامل مع إنترانيت الوزارة الذي يتيح الدخول المباشر لموقع التكوين عن بعد و الاستفادة المباشرة من خدماته، يتكلف إنترنت

ندوة دولية حول موضوع « أي قيادة لإصلاح المالية العمومية بالمغرب وفرنسا ؟ »

بشراكة مع الجمعية من أجل المؤسسة الدولية للمالية العمومية (FONDAFIP)، نظمت وزارة الاقتصاد والمالية بتاريخ 13 و 14 شتنبر 2013، ندوة دولية بالرباط حول موضوع « أي قيادة لإصلاح المالية العمومية بالمغرب وفرنسا ؟ ». الطبعة السابعة لهذا الملتقى الدولي، جاءت لتكريس تظاهرة أصبحت محورية في مجال المالية العمومية، خاصة في سياق تطبعه الأزمة الاقتصادية حيث أصبح التحكم في المالية العمومية تحديا.



افتتحت أشغال الندوة الدولية للمالية العمومية بمداخلة للسيد عزيز أخنوش، وزير الاقتصاد والمالية بالنيابة، عبر خلالها عن أهمية هذا الملتقى الذي يأتي في ظل سياق اقتصادي يتسم بالأزمة و يستلزم قيادة أفضل للإصلاحات في مجال المالية العمومية.

أبرز السيد أخنوش أن أسباب غياب القيادة الناجمة للمالية العمومية، رغم الإصلاحات العديدة التي تم اتخاذها، ترجع بالأساس إلى أساليب سير هذه الإصلاحات التي يتعين إعادة النظر فيها بل إعادة ابتكارها.

و أكد السيد الوزير بهذه المناسبة على ضرورة تعزيز الجهود المبذولة في مجال إصلاح المالية العمومية، لاسيما استراتيجية قيادة الإصلاحات.

من جانبه، أكد السيد نور الدين بنسودة، الخازن العام للمملكة، أن الندوة الدولية السابعة حول المالية العمومية تشكل أرضية للمناقشة وتبادل الأفكار والخبرات، و ذلك بهدف تقديم التوصيات اللازمة لتحسين استراتيجية القيادة لإصلاح المالية العمومية في المغرب وفرنسا. وأضاف أن إشكالية القيادة الاستراتيجية «بدأت تأخذ بعدا هاما في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية».

كما أكد السيد بنسودة أن المؤتمر يشكل فرصة للتفكير في إعداد وتنفيذ استراتيجية القيادة لإصلاح المالية العمومية. إنها «فرصة مثالية لتحديد المبادئ التوجيهية الأساسية ورؤية جديدة لاستراتيجية القيادة».

ولتحقيق التقدم في استراتيجية قيادة الإصلاحات، حدد السيد الوزير أربعة محاور، ينص أولها على ضرورة استلهام التجارب الناجحة والممارسات الجيدة والمعايير الدولية في مجال المالية العمومية. أما المحور الثاني فيتركز على ضرورة مضاعفة الجهود وتكريس الإبداع لمواجهة التحديات فيما ينص المحور الثالث على ضرورة إعادة النظر في السلوكيات الإدارية والمالية استنادا إلى مبدأ الكفاءة. و في آخر محاور، أكد السيد أخنوش على ضرورة التحلي بروح المبادرة من أجل ضمان نمو اقتصادي واجتماعي مستدام.



السيد شارل فريس، سفير فرنسا بالمغرب، انطلق من ملاحظة أساسية هي أن المالية العامة في فرنسا كما في المغرب تعاني من وضعية صعبة منذ عدة سنوات. وإذا كان السبب في فرنسا يعود للأزمة الاقتصادية والمالية التي ضربت أوروبا سنة 2000 (وصل عجز الميزانية في فرنسا نسبة 6% خلال الفترة 2009-2012)، فإن هذا العجز يعود في المغرب إلى ارتفاع نفقات المقاصة (ناهز 4.8% خلال الفترة 2009-2012). وفي الحالتين، فإن الحد من هذا العجز في المالية العمومية يشكل أولوية سياسية، أضاف السيد فريس.

في فرنسا، تم إصلاح المالية العمومية عبر الحد من النفقات العمومية مع اتخاذ تدابير جبائية مشجعة على النمو والتشغيل، وقد قدمت الحكومة الفرنسية مشروع ميزانية 2014 بفرضية عجز بنسبة 3.6% وعودة تحت عتبة 3% سنة 2015، مما سيعين الاقتصاد الفرنسي على ديمومة النمو. هذا في الوقت الذي اختارت فيه المملكة المغربية الحد من النفقات العمومية والتركيز على بعض القطاعات ذات الأولوية (الصحة، التعليم.....)، يضيف السيد فريس.

المصدر: مديرية الشؤون الإدارية و العامة

و أوضح الخازن العام للمملكة أن الهدف من هذا اللقاء هو تناول الإصلاحات الكبرى في مجال المالية العمومية، لاسيما القيادة السياسية الاستراتيجية و القيادة العملية و أدوات ووسائل التنفيذ.

خلال تدخله حول «قيادة إصلاحات المالية العمومية في سياق الأزمة»، تناول السيد ميشال بوفيفي، رئيس المؤسسة الدولية للمالية العمومية ومدير المجلة الفرنسية للمالية العمومية رهانات قيادة الإصلاحات في مجال المالية العمومية. وقد شمل عرض السيد بوفيفي تعريفا لقيادة إصلاحات المالية العمومية من حيث الإطار الميزناتي و المنظومة الضريبية والاحتياط الاجتماعي.

وأضاف السيد بوفيفي أن هذه القيادة تتم في إطار عام يصعب التحكم فيه، تشكل الأزمة الاقتصادية جزءا منه يندرج في السير الطبيعي للمجتمعات. ويتمثل التحدي الأساسي في قدرة تحويل صعوبات الأزمة إلى فرص.

ويعد التغيير من أكبر التحديات التي تواجه صناع القرار بالنظر للطرق الحديثة لتدبير المالية العمومية و الآليات و القوانين الجديدة في هذا الميدان.

ولتحقيق نجاح قيادة الإصلاحات، شدد السيد ميشال بوفيفي، على مجموعة من العوامل أولها التحلي بالمسؤولية والالتزام والتحديد الواضح و الدقيق للأهداف و الاستناد لنظم معلوماتية فعالة. فقيادة إصلاح المالية العمومية يستلزم أخذ مميزات السياق الوطني بعين الاعتبار من أجل إعادة النظر في طرق القيادة التي تعد إدارية وتديرية وسياسية.

العلاقات التعاقدية بين الدولة والمنشآت و المؤسسات العامة

في إطار تحسين حكمة المؤسسات و المنشآت العامة و سعيًا إلى الرفع من مستوى أدائها وتعزيز شفافية و نجاعة تديرها، و تفعيلًا لمضامين البرنامج الحكومي الذي نص على التعميم التدريجي للعلاقات التعاقدية بين الدولة و المؤسسات العامة، تعمل مديرية المنشآت العامة و الخوصصة على إعداد مخططات عمل متعددة السنوات و بلورتها في عقود-برامج يتم إبرامها بين الدولة و هذه الهيئات.

المؤسسات و المنشآت العامة المتعاقدة و في تعزيز دور مجالسها التداولية من خلال تعزيز آليات التتبع و التقييم المدرجة في العقد.

تحدد العقود الالتزامات المتبادلة بين الدولة و الهيئة المعنية طيلة مدة العقد و كذا الأهداف التقنية و الاقتصادية و المالية المحددة للمنشأة و الوسائل المعبئة لتحقيقها و طريقة تتبع تنفيذها. كما تمكن العقود أيضا، و باتفاق مشترك بين الأطراف المعنية، من وضع مجموعة من التدابير تخص حكمة المؤسسات و المنشآت العامة المعنية و برامج استثماراتها و كذا تعزيز نجاعتها و ديمومتها الاقتصادية و المالية.

ويرتكز المنهج التعاقدى للعلاقات بين الدولة و المؤسسات و المنشآت العامة على مبادئ المشاركة و الالتقائية و التوافق و الشفافية و التقييم، إذ يكرس ثقافة الثقة و الانفتاح و الحوار و يعتبر بامتياز من الآليات الأساسية لتكريس الحكمة الجيدة.

كما يساهم التعاقد بشكل كبير في تقوية المراقبة التي تمارسها الدولة، عبر تحديد الأهداف و التأكد من أن البرامج و المشاريع المسطرة و الإمكانيات المتوفرة تتلاءم مع هذه الأهداف و كذا تقييم النتائج المحصل عليها.

الأهداف العملية للتعاقد

تتجلى الأهداف العملية للعقود المبرمة بين الدولة و المنشآت العامة بشكل عام في تعزيز قدرات التخطيط الاستراتيجي متعدد السنوات بشكل يمكن من تحديد الرؤية المستقبلية و كذا تحديد، عبر مؤشرات قابلة للقياس و التتبع، مستوى الأداء المتوقع و المرتبط بالأهداف المسطرة و الامكانيات المتاحة.

لقد كان للتجربة المغربية الطويلة الممتدة على مدى الثلاثين سنة الماضية في مجال العلاقات التعاقدية بين الدولة و بعض المؤسسات و المنشآت العامة إضافات نوعية هامة، حيث مكنت هذه العقود من ترشيد أمثل لتسيير هذه الهيئات و من تحسين أدائها التقني و الاقتصادي و المالي.

و قد عرف التعاقد دينامية جديدة مكنت من تحسين الهندسة العامة للعقود من خلال تحديد أفضل لالتزامات الطرفين التي أصبحت أكثر دقة لربطها بأهداف مرقمة و قابلة للتقييم. كما تمت تقوية آليات التتبع و تدعيمها بتقييم دوري و منتظم لتنفيذ الالتزامات التعاقدية وتأثيرها على الوضعية العامة للهيئات المعنية.

العلاقات التعاقدية : رافعة لتوطيد الحكمة الجيدة

توفر العلاقات التعاقدية متعددة السنوات بين الدولة و المنشآت العامة إطارا مميزا يتسم بالتشارك و التوافق حيث يتم إشراك جميع الفاعلين في تحديد الأهداف و تتبع الإنجازات و ربط المسؤولية بالمحاسبة. كما تمكن من تحديد شروط تنفيذ التوجهات و الاختيارات الاستراتيجية للدولة من طرف المؤسسات و المنشآت العامة و بلورتها في أهداف استراتيجية و خطط عمل قادرة على ضمان ديمومة نموذجها الاقتصادي. و في هذا الإطار تشكل العقود رافعة لتحديث تسيير المؤسسات و المنشآت العامة و وسيلة لتقييم أدائها.

وتمكن العقود أيضا من تعزيز مسؤولية مسيري المؤسسات و المنشآت العامة من خلال تحديد واضح للنتائج المتوخاة على مدى متعدد السنوات. و يساهم التعاقد أيضا في تحسين شفافية

إعادة الهيكلة المؤسساتية أو الاقتصادية أو المالية و كذا تعزيز الانجازات العملية للمنشأة أو لإنجاز مشاريع مهيكلة.

في هذا الإطار، جاء منشور 2013/8 بتاريخ 15 مايو 2013 ليرسخ مكانة هذه العقود و يؤكد على ضرورة تعميمها، مع الحرص على تضمينها العناصر التالية :

- تحسين الحكامة و تطوير أدوات التسيير،
 - تقوية الرقابة الداخلية للمؤسسة أو المنشأة العامة و الوقاية من المخاطر المالية و الاقتصادية و التقنية،
 - وضع آليات التواصل و نشر المعلومات،
 - تحسين المؤشرات التقنية و الاقتصادية و المالية للمنشأة أو المؤسسة العامة،
 - تحسين جودة الخدمات و التحكم في تكلفتها،
 - ترشيد النفقات.
- كما نص المنشور على وضع برنامج عمل، بتنسيق مع المصالح المعنية بوزارة الاقتصاد و المالية.

المصدر: مديرية المنشآت العامة و الخوصصة

و في إطار تدخل المؤسسات و المنشآت العامة على المستوى الجهوي، فإن التعاقد يوفر الإطار المناسب لتعزيز مساهمتها في تفعيل أكبر لسياسة القرب من أجل تنمية محلية مستدامة و متناسقة.

أنواع العقود بين الدولة والمنشآت العامة

على الصعيد العملي، و تبعا لحاجيات تطور المؤسسات و المنشآت العامة و لتحقيق الأهداف المسطرة لها، يمكن الفصل بين نوعين من العقود متعددة السنوات. النوع الأول يهم عقود البرامج والتي تهدف إلى تعزيز منجزات المنشأة العامة المعنية و الرفع من مستوى أدائها التقني و الاقتصادي و المالي بهدف ترسيخ استقلالية تدبيرها. و تترتب عن إبرام هذا النوع من العقود تبعات تهم نوع المراقبة التي تمارسها الدولة على المنشأة.

النوع الثاني يهم عقود التنمية و يهدف إلى مواكبة المنشأة العامة في مختلف مراحل نموها. و تنبني هذه العقود على توفير الدعم للمنشأة في كل الجوانب المتعلقة بأنشطتها و تنظيمها الداخلي و تسييرها. و ترم هذه العقود في الغالب لتفعيل مقتضيات

المحاكم المالية وإشكالية حماية المال العام

بقلم السيد الصديق حيدة، مفتش إقليمي رئيس بوزارة الاقتصاد والمالية

تعرض مسطرة التقاضي أمام المحاكم المالية، العديد من الإشكاليات القانونية والصعوبات العملية سواء على مستوى النصوص التشريعية المنظمة لها أو المساطر المتبعة أمامها. وهذه الإشكاليات تحد من نجاعة مسطرتي البث في الحسابات و التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية.



وموضوع بحثنا هذا سنخصه للحديث عن المحاكم المالية وإشكالية حماية المال العام من خلال الاختصاص القضائي لهذه المحاكم في الشق الخاص بالتأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية.

وللإجابة عن هذه الإشكالية سنحاول معالجة هذا الموضوع انطلاقا من محورين أساسيين :

المحور الأول : سنخصه للحديث عن بعض الإشكاليات القانونية والصعوبات العملية التي تعرض مسطرة التقاضي أمام المحاكم المالية، سواء على مستوى النصوص التشريعية المنظمة لها أو المساطر المتبعة أمامها.

المحور الثاني : سنتعرض فيه للإجابة عن الإشكالية المتعلقة بحماية المال العام من خلال مدى نجاعة مسطرة التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية.

المحور الأول : الإشكالات القانونية والصعوبات العملية

إن الحديث عن نجاعة مسطرة التأديب المالي في حماية المال العام يجرنا إلى الحديث عن الإطار القانوني لهذه المحاكم، فبالرجوع إلى الظهير المتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة نجد أن هذا الأخير يتشكل من المحاكم الابتدائية والتجارية والإدارية، ثم محاكم الاستئناف العادية والتجارية والإدارية، دون الحديث عن المحاكم المالية، كما أنه بالرجوع إلى القانون رقم 99-62 المنظم للمحاكم

تعتبر حماية المال العام من أهم أولويات سياسة الدول؛ وذلك لارتباط هذا المعطى بمجموعة من الميادين وعلاقته التفاعلية مع مجموعة من المجالات سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، هذا ولا يمكن حماية المال العام إلا بوسائل وآليات تضمن تحقيق هذا الهدف.

وقد عملت مجموعة من الدول على إحداث هذه الآليات، والمغرب بدوره لم يخرج عن هذه القاعدة حيث سعى إلى تطوير هذه الوسائل والآليات من خلال إنشاء المجلس الأعلى للحسابات ثم دسترته، وبعد ذلك إنشاء المجالس الجهوية للحسابات مع ما رافق ذلك من التنصيص على مدونة المحاكم المالية.

ويعتبر المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات قطب المحاكم المالية بالمغرب؛ تم تنظيمهما بموجب الظهير الشريف رقم 1.02.124 الصادر بتاريخ 13 يونيو 2002 بتنفيذ القانون رقم 99-62 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، الذي نص على مجموعة من المقتضيات المنظمة لهذه المحاكم وخاصة ما يتعلق بمسطرة البث في الحسابات ومسطرة التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية.

وقد خصص المشرع لهاتين المسطرتين جانبا مهما، حيث تم تنظيمهما على مستويات مختلفة، سواء من حيث تحديد الأشخاص المعنيين بهذه المسطرة، أو موضوع المخالفات، إضافة إلى تحديد المسطرة الواجبة التطبيق وأخيرا التنصيص على نتائج قيام المسؤولية.

الضابطة القضائية، كما أن سلطة هذا الجهاز عند توجيه الاتهام تبقى في إطار محدود بشأن توقيع غرامات في حالة التأخير في تقديم الحسابات أو الإحالة بشأن العمليات التي تشكل تسييرا بحكم الواقع؛ وتقديم مستنتجات وملتمسات، الطابع الغالب فيها أنها غير ملزمة باستثناء الملتتمسات. ومن جانب آخر فإن مبدأ التقاضي على درجتين يجعلنا أمام حالة خاصة في المحاكم المالية سيما وأن المجلس الأعلى للحسابات يتم الطعن أمامه بالاستئناف ضد القرارات النهائية الصادرة عنه.

هذا فضلا عن غياب النص على طرق الطعن الأخرى العادية كالتعرض وغير العادية كتعرض الغير خارج الخصومة أو إعادة النظر، فلا يمكن الطعن إلا بالاستئناف أو النقض أو المراجعة في القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات، وبلاستئناف والمراجعة بالنسبة لأحكام المجالس الجهوية للحسابات.

كما حدد المشرع آجال الطعن بالنقض في ستين يوما (المادة 49 من مدونة المحاكم المالية) وجعل هذا النوع من الطعن خاضع للقواعد العامة، وأوكل للغرفة الإدارية بالمجلس الأعلى البث في الطعن بالنقض، وهو توجه قد قصد به توحيد الاجتهاد القضائي كان الأجدر أن يتبلور على مستوى توحيد النظام القضائي وقواعد التقاضي.

المحور الثاني : مدى نجاعة مسطرة التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية في حماية المال العام

لا يختلف اثنان في كون ضرورة إخضاع أية تجربة أو مبادرة إلى عملية تقييم موضوعية؛ وذلك لتحديد مكامن الضعف والقوة؛ والأکید أن عملية التقييم لا يمكن أن تعطي إلا نتائج محمودة إذا تلتها إجراءات عملية ومبادرات فعالة لسد مكامن الخلل والضعف ودعم مكامن القوة، وبطبيعة الحال فإن الأمر في غاية الأهمية إذا ما تم الحديث عن مدى نجاعة مسطرة التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية في حماية المال العام؛ نظرا لأهمية هذا الموضوع ولارتباط المال العام ارتباطا وثيقا بالوضعية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلد.

وعليه، فإن الإجابة عن هذه الإشكالية سيتم من خلال الحديث عن الأشخاص الخاضعين لرقابة مسطرة التأديب المالي، وآليات الضغط والردع التي تتوفر عليها المحاكم المالية، ثم نتائج قيام المسؤولية.

المالية نجده لا يتضمن أية إشارة إلى كون هذه المحاكم تندرج ضمن التنظيم القضائي، علما أن بعض فصوله تحيل إلى قواعد المسطرة المدنية.

وهكذا؛ فالإطار التشريعي لهذه المحاكم هو من نوع خاص يختلط فيه الدستور (الفصل 147-148-149) مع القانون المحدث للمحاكم المالية، مما يجعلنا أمام محاكم من نوع خاص. وتبرز هذه الخصوصية أيضا في النظام الأساسي لقضاة الذي يوظفه نظام قانوني خاص (الكتاب الثالث من مدونة المحاكم المالية) وينضوي قضاة تحت مجلس قضاء المحاكم المالية الذي يتولى السهر على تطبيق النظام الأساسي الخاص بقضاة هذه المحاكم.

وتزداد هذه الخصوصية أيضا من خلال التأمل في منصب الرئاسة والدور المتعاطف لهذه المؤسسة من حيث اختصاصاتها القضائية والإدارية (من المادة 8 إلى 13) مقابل الدور الباهت للنيابة العامة، ورئيس المجلس الأعلى للحسابات ليس قاضيا ولا يشترط فيه ذلك، وهو أمر يخالف ما يجري عليه الأمر في المحاكم العادية بكل تخصصاتها ضمنا لاستقلالها، كما أن هذه الخصوصية يمكن رصدها من خلال شخص الكاتب العام الذي لا يكون قاضيا رغم أنه يطلع بمهام مرتبطة بالمسائل القضائية كعضويته لغرفة المشورة (المادة 22) ومراقبته لآجال تقديم الحسابات (المادة 15).

من جهة أخرى يشكل الاختصاص المزدوج للمجلس إشكالية تزيد من تعميق خصوصيته؛ فهو يختص بدور قضائي من خلال مسطرتي البث في الحسابات والتأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية؛ ويختص كذلك بمراقبة التسيير، الأمر الذي يتجلى من خلال الدور الذي يقوم به المستشار المحقق عند مباشرة مسطرة البث في الحسابات، إذ يتوجب عليه تحرير تقريرين الأول يتعلق بنتائج دراسة الحساب، والثاني يتعلق بتقييم التسيير بالنسبة للأجهزة الخاضعة لرقابة المحاكم المالية (المادة 32).

كما أن للنيابة العامة بهذه المحاكم دور باهت بالمقارنة مع دور النيابة العامة بالمحاكم العادية التي تعتبر جهازا مستقلا ويطلع باختصاصات وسلطات واسعة مخولة له قانونا في إطار سلطة المتابعة والملائمة، فهي جهاز مستقل عموديا في ما هو مختص به، ويتكامل مع بقية المؤسسات القضائية أفقيا. بينما جهاز النيابة العامة في المحاكم المالية محصور في اختصاصاته بين مراقبة التقارير والرجوع إلى المجلس بشأن أية مخالفة من أجل تعيين مستشار مقرر مكلف بالتحقيق يعينه الرئيس، دون أن تتوفر النيابة العامة على أجهزة تابعة لها للقيام بالبحث على غرار

على مستوى العنصر البشري

كما سبقت الإشارة إليه فإن مدونة المحاكم المالية قامت بتحديد الأشخاص المعنيين بمسطرة التأديب المتعلقة بالميزانية والشؤون المالية وذلك من خلال المادة 51، وحددت المخالفات (المواد 54-55-56) ارتباطا بصفة هؤلاء الأشخاص واختصاصاتهم، إلا أنه بالرغم من هذا التحديد سواء على مستوى الأشخاص أو المخالفات فإن نجاعة هذه المسطرة تبقى غير فعالة في غياب التنصيص على مجموعة من الأشخاص الذين لهم دور فعال ومؤثر في حماية المال العام، وعلى رأس هؤلاء الأشخاص: فئة الوزراء، فهذه الفئة ليس لها فقط تأثير على حماية المال العام، بل إن دورها مرتبط بتفعيل الحكامة الجيدة أيضا، والحفاظ على الاستقرار النفسي والمعنوي للمواطنين خاصة وأن القانون يمنح لهذه الفئة صفة الأمرين بالصرف.

بالإضافة إلى أعضاء الحكومة نجد فئة أخرى لا تقل أهمية عنها هم أعضاء مجلسي النواب والمستشارين، الذين يكونون قطب السلطة التشريعية، فقد استثناهم المشرع أيضا من الخضوع لمسطرة التأديب المتعلقة بالميزانية والشؤون المالية (المادة 52-53) رغم ما تشكله هذه الفئة من تأثير على السياسة المالية وما تتوفر عليه من حصانة وامتيازات قد يكون لهما دور سلبي في حماية المال العام.

وهكذا لا يمكن أن نتحدث عن نجاعة مسطرة التأديب المالي في حماية المال العام دون أن يكون هناك تكامل وبعد نظري في تحديد الأشخاص المعنيين بهذه المسطرة، فكل إخلال في هذا الإطار يؤدي إلى تحقيق عكس الأهداف المنشودة؛ فالغاية في تحديد الأشخاص تكمن في الكيف وليس في الكم.

على مستوى آليات الضغط والردع

إذا كان الوكيل العام لدى المجلس الأعلى أو وكيل الملك لدى المجالس الجهوية للحسابات يقومان بدور هام في تحريك المتابعة بالإضافة إلى أطراف أخرى؛ فإن العبرة تكمن فيما يعقب هاته المتابعة، لأن هذه المرحلة هي التي تجسد الدور الحقيقي سواء للمجلس الأعلى للحسابات أو المجالس الجهوية للحسابات، وإذا كان المشرع من خلال مدونة المحاكم المالية قد نص على مجموعة من المساطر والإجراءات؛ إلا أن ذلك يبقى ضعيفا مقارنة مع الهدف الرئيسي ألا وهو حماية المال العام.

فكيف يمكننا أن نتحدث عن نجاعة مسطرة التأديب المالي في حماية المال العام في إطار وجود آليات ضعيفة وهشة للضغط والردع؛ وهي هشاشة تتجلى في في الغرامة التي يأمر بها الرئيس والمتروحة ما بين مبلغ 500 و2000 درهم في حالة امتناع الأشخاص المعنيين عن الحضور أمام السيد المستشار المقرر، أو في حالة رفض الإدلاء بأجوبتهم عن استفسارات وبيانات تم طرحها من طرف السيد المستشار المقرر، ويتم الأمر بهذه الغرامة أيضا في حالة الامتناع عن أداء اليمين أو الإدلاء بالشهادة (المادة 69).

ومنه يطرح التساؤل عن مدى أهمية هذه الغرامة في إخضاع المعنيين بالأمر لمتطلبات التحقيق والحضور التي يباشرها السيد المستشار المقرر؟

وفي هذا الإطار قد يفضل المعني بالأمر عدم الحضور أو عدم الإدلاء بالأجوبة وكذا الامتناع عن أداء الشهادة أو أداء اليمين مقابل أدائه هذه الغرامة، في وقت يتعين التشديد في هذا الإطار بتفعيل مقتضيات المسطرة الجنائية، خاصة فيما يتعلق بعدم الحضور، بتسخير القوة العمومية وتفعيل دور النيابة العامة في إجبار المعنيين بالأمر على القيام بجميع ما يطلب منهم لأن الأمر له ارتباط بمسطرة تهدف مقتضياتها حماية المال العام.

على مستوى نتائج قيام المسؤولية

إن قيام مسؤولية المعني بالأمر في مسطرة التأديب المتعلقة بالميزانية والشؤون المالية تتحدد نتائجها بصفة أساسية في الأمر فقط بغرامة مالية ضد من ثبتت مسؤوليته، بالإضافة إلى ما نصت عليه المادة 111 من مدونة المحاكم المالية من كون العقوبة المالية لا تعفي المعني بالأمر من المتابعة التأديبية والجنائية إذا اقتضى الأمر ذلك.

إلا أن ذلك يبقى غير كاف لحماية المال العام؛ لأن الأمر قد يتوقف عند الغرامة فقط في حالة عدم توفر شروط تفعيل مقتضيات المادة 111 من المدونة، بالرغم من أن المخالفات المنصوص عليها في المواد 54-55-56 من هذه المدونة تشكل مساسا خطيرا بمبدأ الحكامة والشفافية في تدبير المال العام، إذ كان حريا بالمشرع المغربي البحث عن آثار أخرى وعقوبات أكثر تشددا من ذلك؛ وخاصة إذا علمنا أن المحاكم المالية لا تتوفر على سلطة تأديبية وزجرية، إذ أنها تصدر أحكام قضائية شكلية يكون مضمونها الحكم بالغرامات المالية أو إكمال المستندات الناقصة.

النقص سواء في الفعالية أو المساطر الواجبة التطبيق. كما أن كل تهاون في حماية المال العام له تأثير سلبي على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبنيات التحتية، وهو باختصار مساهمة في بناء أرضية للانحطاط والتخلف.

وهكذا فالأمل معقود على ما ينكب عليه المغرب من وضع أرضية للإصلاح الشامل لمنظومة العدالة، باعتبار أن هذا الإصلاح يشمل مجموعة من العناصر المرتبطة بحماية المال العام، مثل الانخراط في محاربة الرشوة بتخليق الحياة الإدارية والعامة، ومحاولة تطوير منظومة التنظيم القضائي؛ في أفق التفكير في محاكم مالية مستوفية لجميع شروط النجاح سواء على مستوى المؤسسة أو القوانين المنظمة لها.

إن الحكم بالغرامة في مقابل الاختلالات المالية عنصران غير متوازنين حيث من شأن هذا التفاوت في معالجة الاختلالات أن يمس بالاستقرار المالي والاقتصادي للدولة. كما أن التنصيص على نشر القرارات الموجهة ضد من ثبتت مسؤوليتهم وسيلة غير كافية وغير فعالة في حماية المال العام، فإذا كان هذا الإجراء يمس بالجانب المعنوي للشخص، فإنه لا يمكن أن يكون رادعا لمن ثبتت مسؤوليته في عملية نهب المال العام.

وختاما يمكن القول أنه إذا كان دور المحاكم المالية هو حماية المال العام، وأن المشرع المغربي قد أحدث آليات مؤسساتية وقانونية لتفعيل هذه الحماية، فإن ذلك يشوبه الكثير من

تحسن أداء الاقتصاد الوطني مدعوماً ببوادر الانتعاش الاقتصادي في منطقة الأورو وبالأثار الإيجابية للمحصول الفلاحي

سجل الاقتصاد الوطني خلال سنة 2013، نتائجاً إيجابية على العموم، مستفيداً من الانتعاش التدريجي للاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى الأداء الإيجابي لبعض القطاعات، خاصة على مستوى أنشطة القطاعين الأول والثالث، رغم التباطؤ المسجل على مستوى بعض أنشطة القطاع الثاني في بداية السنة الحالية. ويدعم هذا الوضع، من جهة، تواصل انتعاش الصادرات باستثناء الفوسفات ومشتقاته، وواردات مواد التجهيز وأنصاف المواد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن جهة أخرى، تحسن عائدات الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.

وفقاً لمؤشر مدراء المشتريات المركب PMI (52,2 مقابل 51,5 خلال شهر غشت)، مع تسارع وتيرة النمو في ألمانيا واستقراره في الدول الكبرى الأخرى في المنطقة. وفي هذا السياق، رفعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية توقعاتها للنمو برسم سنة 2013 بالنسبة لألمانيا وفرنسا إلى 0,7% و 0,3% على التوالي، مقابل 0,4% و 0,3%- حسب توقعات شهر ماي المنصرم.

في الولايات المتحدة، ارتفع الناتج الداخلي الخام بنسبة 2,5% كمعدل سنوي، خلال الربع الثاني من سنة 2013 مقابل 1,1% خلال الربع الأول، مدعوماً بتحسين استهلاك الأسر والاستثمار والصادرات. ويواصل الطلب الداخلي الخاص انتعاشه، مدعوماً بتحسين القدرة الشرائية للأسر، ارتباطاً بانتعاش القطاع العقاري وسوق الأوراق المالية وسوق الشغل.

وسجل الاقتصاد الياباني نمواً قوياً نسبياً خلال الربع الثاني من سنة 2013 بنحو 3,8%، كمعدل سنوي، بعدما بلغ 4,1% خلال الربع الأول. وارتفعت نسبة التضخم لتصل إلى 0,9% خلال شهر غشت، مسجلاً أعلى مستوى له في خمس سنوات، نتيجة نهج سياسة نقدية طموحة تهدف إلى إخراج البلاد من فترة طويلة من انكماش المستوى العام للأسعار.

في المقابل، أظهرت الاقتصاديات الناشئة نمواً بطيئاً خلال النصف الأول من سنة 2013، متأثرة، بدرجات متفاوتة، بالقيود المفروضة على العرض، وانخفاض أسعار المواد الأولية وتراجع الدعم النقدي. وتباطأ النمو الاقتصادي في كل من الصين (7,5% خلال الربع

ويواصل الاقتصاد العالمي، خلال سنة 2013، انتعاشه مدعوماً بالنمو الإيجابي في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمملكة المتحدة، في الوقت الذي خرجت فيه منطقة الأورو من مرحلة الانكماش. كما ظهرت بوادر تحسن في الاقتصاد الصيني، في حين تظل توقعات نمو الدول الناشئة ضعيفة. ومن المتوقع أن يسجل الاقتصاد الوطني، برسم نفس السنة، نتائجاً إيجابية على العموم، مستفيداً من الانتعاش التدريجي للاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى الأداء الإيجابي لبعض القطاعات، خاصة على مستوى أنشطة القطاعين الأول والثالث، رغم التباطؤ المسجل على مستوى بعض أنشطة القطاع الثاني في بداية السنة الحالية. ويدعم هذا الوضع، من جهة، تواصل انتعاش الصادرات باستثناء الفوسفات ومشتقاته، وواردات مواد التجهيز وأنصاف المواد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن جهة أخرى، تحسن عائدات الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.

انتعاش تدريجي للاقتصاد العالمي

ففي منطقة الأورو، من المتوقع أن يستمر انتعاش الاقتصاد بوتيرة معتدلة، بعد الخروج من الركود خلال الربع الثاني من سنة 2013 (نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة 0,3% بعد انخفاض بنسبة 0,2% خلال الربع الأول). ويعزى هذا الانتعاش إلى تحسن الطلب الخارجي الموجه للمنطقة والتوجه الملائم للسياسة النقدية، على الرغم من استمرار ارتفاع مستوى البطالة. وقد سجل نمو نشاط القطاع الخاص خلال شهر شتنبر أعلى مستوى له منذ سنتين،

وعلى مستوى نشاط مجموعة المكتب الشريف للفوسفات، استقر إنتاج مشتقات الفوسفات عند نهاية غشت 2013 بعد زيادة قدرها 4,5% عند نهاية يونيو ونسبة 2,8% عند نهاية يوليو 2013. ونتج هذا الاستقرار عن انخفاض في إنتاج الأسمدة بنسبة 4,3% وارتفاع بنسبة 5,3% في إنتاج الحامض الفوسفوري. ومن جانبه تراجع إنتاج الفوسفات خلال نفس الفترة بنسبة 1,6% بعد ارتفاع بنسبة 0,6% عند نهاية ماي 2013، وانخفاض طفيف بحوالي 0,4% عند نهاية يونيو 2013 وتراجع قدره 2,2% عند نهاية يوليو 2013. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن إنتاج الفوسفات سجل ارتفاعا بنسبة 2,4% برسم شهر غشت 2013 منفردا. وعلاوة على ذلك، بلغت قيمة صادرات الفوسفات ومشتقاته نحو 26,9 مليار درهم عند نهاية غشت 2013، مسجلة انخفاضا بنسبة 17,9% بانحدار سنوي.

من جهته، سجل النشاط الصناعي انتعاشا نسبيا خلال الربع الثاني من سنة 2013، حيث ارتفع الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي بنسبة 0,2% بعد انخفاض بنسبة 0,7% خلال الربع الأول من نفس السنة. وترجع هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع الرقم الاستدلالي لإنتاج الصناعات الكيماوية بنسبة 3,9% والصناعات الغذائية بنسبة 2,8% وصناعة السيارات بحوالي 9,1%.

كما واصل النشاط السياحي منحاه الإيجابي عند نهاية غشت 2013، وذلك تماشيا مع الأداء الجيد لمؤشراته الأساسية، حيث بلغ عدد السياح الوافدين أكثر من 7 ملايين سائح، أي بارتفاع بنسبة 7% بانحدار سنوي. ويرجع هذا التطور أساسا إلى الأداء الجيد لعدد الوافدين من السياح الأجانب والذي ارتفع بنسبة 4% موازاة مع زيادة عدد القادمين من المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 9%. وفيما يتعلق بعدد ليالي المبيت في مؤسسات الإيواء المصنفة، فقد بلغت عند نهاية نفس الفترة، أكثر من 12,7 مليون ليلة مبيت، أي بزيادة قدرها 9%.

وتأكد التوجه الجيد لأنشطة الاتصالات عند نهاية يونيو 2013، حيث بلغ العدد الإجمالي لمنخراطي الهاتف حوالي 43,1 مليون منخراط، أي بارتفاع ناهز 5,5%، بانحدار سنوي. أما بالنسبة للعدد الكلي لمنخراطي الأنترنت فقد حافظ على نموه برقمين (+30,3%) ليصل إلى 4,9 مليون منخراط.

ويواصل استهلاك الأسر أداءه الجيد خلال سنة 2013، حيث استفاد من خلق 126.000 و 165.000 منصب شغل مؤدى عنه خلال الفصلين الأول والثاني على التوالي من سنة 2013، ومن استمرار

الثاني بعد 7,7% خلال الربع الأول) والهند (4,4% مقابل 4,8%). وظهرت بوادر انتعاش الاقتصاد الصيني في حين يستمر الوضع الاقتصادي في الهند في التدهور.

وعلى صعيد أسواق المواد الأولية، وخلافا لاستمرار انخفاض أسعار المواد الغذائية والأسمدة، شهدت أسعار المنتجات البترولية ارتفاعا، حيث بلغ متوسط سعر خام البرنت حوالي 112 دولارا خلال شهر شتنبر 2013، مقابل 111 دولارا خلال شهر غشت و 108 دولارا خلال شهر يوليو، نتيجة انتعاش الطلب العالمي وتواصل الاضطرابات في الإمدادات في ليبيا وتدهور الأوضاع في مصر. وقد تجاوزت أسعار البترول 115 دولارا نهاية غشت في أعقاب المخاوف من انعكاسات الصراع السوري، قبل أن تعود إلى حوالي 109 دولار في نهاية شتنبر.

تحسن مرتقب في أداء الاقتصاد الوطني

على المستوى الوطني، من المتوقع أن تساهم الأنشطة الفلاحية بشكل إيجابي في نمو الاقتصاد الوطني خلال سنة 2013، مستفيدة من تحقيق إنتاج جيد للحبوب، ومن التطور الملائم للزراعات الأخرى والاتجاه الإيجابي لنشاط الرعي إثر تحسن الأعلاف. وفيما يتعلق بنشاط الصيد البحري، فقد ارتفع حجم تفرغ الصيد الساحلي والتقليدي بنسبة 16,3% بانحدار سنوي عند نهاية غشت 2013، ارتباطا بالأداء الجيد لحجم تفرغ السردين (+12,7%)، والإسقمري (+79%) والأخطبوط (+61,3%). ومن جانبها، سجلت قيمة التفرغ ارتفاعا بنسبة 6,6%.

وسجل استهلاك الإسمنت، المؤشر الرئيسي لقطاع البناء والأشغال العمومية، ارتفاعا بنسبة 7,9% خلال شهر شتنبر 2013 بعد انخفاض بنسبة 10,2% عند نهاية غشت 2013. وإجمالا، تراجع استهلاك الإسمنت بنسبة 8,2% عند نهاية شتنبر 2013 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2012. ومن جانبه سجل الإنتاج الكلي للكهرباء انتعاشا خلال الربع الثالث من السنة الجارية، حيث تم تسجيل تطور إيجابي خلال شهري يوليو وغشت 2013، بارتفاع بنسبة 0,2% و 0,6% على التوالي، ليسجل بذلك انخفاضا بنسبة 1,9% برسم الثمانية أشهر الأولى من سنة 2013. ومن جانبها، سجلت مبيعات الكهرباء انخفاضا بنسبة 1,2% عند نهاية غشت 2013، يفسر بانخفاض استهلاك زبائن الطاقة الكهربائية ذات الجهد المتوسط والعالي والعالي جدا بنحو 7%، والذي خفف منه ارتفاع استهلاك كل من زبائن الطاقة الكهربائية ذات الجهد المنخفض بنسبة 4,3% والموزعين بنسبة 1,4%.

بنسبة 1,6% مقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة، نتيجة لارتفاع نفقات السلع والخدمات (+10,1%) ونفقات خدمة الدين (+15,8%). موازاة مع انخفاض نفقات المقاصة بنسبة 24,6%. ومن جانبها، ارتفعت نفقات الاستثمار بنسبة 6% لتصل إلى 24,7 مليار درهم، مسجلة بذلك معدل إنجاز بلغ نسبة 52,1%. ونظرا لهذه التطورات، تفاقم عجز الميزانية بحوالي 8,8 مليار درهم ليصل إلى 33,7 مليار درهم. ومن أجل مواجهة هذا العجز المثلث أساسا بنفقات المقاصة، انخرطت الدولة في مسلسل إصلاح تدريجي لنظام المقاصة. وفي هذا الصدد، تبنت السلطات العمومية نظام مقايسة جزئي هم المنتجات النفطية وذلك ابتداء من 16 شتنبر 2013.

وفيما يخص القطاع المالي، ارتفعت الكتلة النقدية بنسبة 5,8% عند نهاية يوليو 2013، مسجلة بذلك تحسنا مقارنة مع النسبة المحققة السنة الماضية (4,7%). وقد نتج هذا التطور أساسا عن ارتفاع صافي الاحتياطيات الأجنبية بنسبة 5,8% بعد انخفاض بنسبة 20,7% عند نهاية يوليو 2012. أما بالنسبة للقروض البنكية، فقد تباطأت وتيرة نموها، بانحدار سنوي، حيث ارتفعت بنسبة 2,2% بعد 7,6% خلال السنة الماضية. و قد هم هذا التباطؤ على الخصوص قروض الاستهلاك والقروض العقارية والتي انتقلت معدلات نموها من 17,5% و 7,9% على التوالي إلى 2,9% و 5,2%. وفي المقابل، تحسنت قروض التجهيز بنسبة 1,2% بعد انخفاض بنسبة 2,9% خلال السنة الماضية. وفيما يتعلق بالديون الصافية على الإدارة المركزية، فقد تباطأ معدل نموها إلى 26,8% بعد 52,6% خلال السنة الماضية، وذلك ارتباطا بتباطؤ معدل نمو لجوء الخزينة لمؤسسات الإيداع الأخرى، منتقلا من 56,3% عند نهاية يوليو 2012 إلى 25,4% عند نهاية يوليو 2013.

وسجلت السوق النقدية ما بين البنوك خلال شهر غشت 2013 ارتفاعا، بانحدار شهري، على مستوى متوسط عجز السيولة البنكية، في سياق اتسم بزيادة تداول العملة الائتمانية واستقرار صافي الاحتياطيات الأجنبية. وأمام هذه الوضعية، رفع بنك المغرب من حجم تدخلاته لضخ السيولة، بالأساس عن طريق التسبيقات لمدة 7 أيام عبر طلبات العروض والتي انتقل حجمها المتوسط من ما يقارب 42,5 مليار درهم خلال الشهر الماضي إلى 52 مليار درهم خلال شهر غشت. وفي هذا السياق، سجل المتوسط الشهري لسعر الفائدة اليومي ما بين البنوك انخفاضا طفيفا بنسبة نقطة واحدة أساس بانحدار شهري ليبلغ 3,03%.

النمو الإيجابي لقروض الاستهلاك (+2,9%) بانحدار سنوي عند نهاية يوليو 2013)، ومن الآثار الإيجابية للسنة الفلاحية الجيدة، ومن الأداء الإيجابي لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج (+1% عند نهاية غشت 2013) ومن التطور المحدود لأسعار الاستهلاك (+2,3%) بالنسبة للرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك عند نهاية يوليو 2013). كما يتواصل مجهود الاستثمار ارتباطا بالأداء الجيد لعائدات الاستثمارات المباشرة الأجنبية (+22% لتبلغ 26,6 مليار درهم عند نهاية غشت 2013)، ومن إصدارات الاستثمار المتعلقة بميزانية الدولة (+6% لتصل إلى 24,7 مليار درهم عند نهاية يوليو 2013). كما يؤكد هذا المنحى ارتفاع واردات مواد التجهيز بنسبة 5,8% عند نهاية غشت 2013 وتحسن قروض التجهيز (+1,2% لتناهز 135,1 مليار درهم عند نهاية يوليو 2013).

أما بالنسبة للمبادلات الخارجية للسلع، فقد أسفرت عن انخفاض في عجز الميزان التجاري بنسبة 3,6% عند نهاية غشت 2013، موازاة مع تراجع الواردات من السلع بنسبة 2,3%، بوتيرة أكبر من وتيرة انخفاض الصادرات (-1%). ويفسر تراجع الصادرات أساسا بانخفاض صادرات مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط. ودون احتساب هذه الأخيرة، سجلت الصادرات ارتفاعا بنسبة 5,1% والذي شمل أساسا تحسن صادرات قطاعات الفلاحة والصناعات الغذائية، والسيارات، والطيران، والإلكترونيك، والصيدلة. ومن جانب الواردات، تواصل واردات مواد التجهيز وأنصاف المواد أداءها الجيد (+6,4% و 2,9% على التوالي)، مما يؤثر عن دينامية إيجابية لإجمالي الاقتصاد الوطني. ومن جهتها، سجلت التدفقات المالية تحسنا ملحوظا شمل عائدات الأسفار (+2,1%)، وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج (+1%)، والتدفقات الصافية للاستثمارات المباشرة الأجنبية (+31,9%).

وعلى مستوى المالية العمومية، تكشف وضعية نفقات وموارد خزينة الدولة عند نهاية يوليو 2013 عن إنجاز للمداخيل الجبائية يتماشى تقريبا مع التوقعات الأولية لقانون المالية 2013، حيث تم تحقيق 56,2% من هذه المداخيل، وعن انخفاض ملموس على مستوى نفقات المقاصة. ويفسر انخفاض المداخيل الجبائية بنسبة 2,5% مقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة، بانخفاض مداخيل الضرائب المباشرة (-3,1%)، والحقوق الجمركية (-20,2%) والضرائب غير المباشرة (-1,6%). وقد خفف، من هذا التراجع ارتفاع مداخيل حقوق التسجيل والتبر بنسبة 9,7%. وبتسجيلها لمعدل إنجاز بلغ 59,7%، ارتفعت النفقات العادية

بنسبة 1,9% لكل منهما مقارنة مع نهاية يوليو 2013، وبذلك انتقل انخفاضهما مقارنة مع نهاية دجنبر 2012 إلى -10,1% و -10,3% مقابل -8,4% و -8,5% خلال الشهر السابق. وفيما يخص مؤشرات القطاعات الأربعة الأولى على مستوى رسملة البورصة، فقد انخفضت، بانحدار شهري، تلك المتعلقة بقطاعات «الاتصالات» و «العقار» و «البنوك» على التوالي بنسب 4,8% و 4,4% و 1,8%، في حين ارتفع مؤشر قطاع «البناء» بنسبة 1,3%. ومن جانبها، تراجعت رسملة البورصة، مقارنة مع نهاية يوليو 2013، بنسبة 1,8% وبنسبة 8,6% مقارنة مع نهاية دجنبر 2012 لتبلغ 406,8 مليار درهم عند نهاية غشت 2013. وسجل الحجم الإجمالي للتداولات مستوى ضعيفا خلال شهر غشت 2013، حيث بلغ 1,2 مليار درهم، منخفضا بنسبة 38,6% مقارنة مع الشهر السابق. وعند نهاية الثمانية أشهر الأولى من عام 2013، بلغ هذا الحجم 33,7 مليار درهم، مسجلا ارتفاعا بنسبة 6,5% مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية.

وإجمالا، تجدر الإشارة إلى الآثار الإيجابية لدينامية النشاط الاقتصادي على سوق الشغل، حيث تم خلق 126.000 و165.000 منصب شغل مؤدى عنه خلال الفصلين الأول والثاني على التوالي من سنة 2013، في جو يتسم بالتحكم نسبيا في مستوى التضخم، حيث سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك، عند نهاية يوليو 2013، تزايدا بنسبة 2,3%، يعزى بالأساس إلى ارتفاع الرقم الاستدلالي للأثمان عند استهلاك المواد الغذائية بنسبة 3,2%.

المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية

وفيما يخص السوق الأولية لسندات الخزينة، ارتفعت إصدارات الخزينة برسم شهر غشت 2013 بنسبة 21,1% مقارنة مع الشهر السابق لتبلغ 14,9 مليار درهم، متجاوزة بذلك الاحتياج المتوقع للتمويل والذي تراوح ما بين 12,5 و 13 مليار درهم. وقد اتسمت هذه الإصدارات بارتفاع لجوء الخزينة إلى الإصدارات لأجل طويل والتي مثلت 22,1% من مجموع الإصدارات مقابل 0,7% خلال الشهر السابق. وعند نهاية الثمانية أشهر الأولى من سنة 2013، بلغت إصدارات الخزينة 112,7 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا بنسبة 56,6% مقارنة مع نهاية شهر غشت 2012. وقد همت هذه الإصدارات أساسا الأجل القصير والذي تعززت حصته لتصل إلى 64,2% بعد 25,3% عند نهاية غشت 2012. أما بالنسبة لتسديدات الخزينة، فقد ارتفعت، بانحدار سنوي، بنسبة 73,2% لتصل إلى 73,7 مليار درهم عند نهاية غشت 2013. ونظرا لهذه التطورات، ارتفع الحجم الجاري لسندات الخزينة، مقارنة مع نهاية شهر دجنبر 2012، بنسبة 10,9% ليصل إلى 395,7 مليار درهم. وفيما يتعلق بأسعار الفائدة المتوسطة المرجحة لسندات الخزينة على مستوى السوق الأولية برسم شهر غشت 2013، مقارنة مع أسعار آخر الإصدارات، فقد سجلت الأسعار القصيرة الأجل انخفاضا بنقطة واحدة وثمانية نقط أساس، فيما سجلت تلك المتعلقة بالأجلين المتوسط والطويل ارتفاعا تراوح ما بين نقطة واحدة و 51 نقطة أساس.

كما زادت حدة المنحى الانخفاضي لمؤشرات بورصة الدار البيضاء خلال شهر غشت 2013، بفعل استمرار نقص السيولة وانتشارية المستثمرين. وهكذا تراجع كل من مؤشري مازي ومادكس



شارع محمد الخامس، الحي الإداري، شالة - الرباط

الهاتف : 29 / 25 37 67 72 05 (212)

الفاكس : 26 37 67 72 05 (212)

Portail Internet : <http://www.finances.gov.ma>

Portail Intranet : <http://maliya.finances.gov.ma>